السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net

ALSORY

0997326097

alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

مزارعو القمح: «نتوقع تسعيرة مدروسة وعادلة لمحصولنا للاستمرار بالزراعة»

الرقة/ حسن الشيخ

يأمل مزارعو إقليم شمال وشرق سوريا بتسعيرة جيدة لمحصول القمح لهذا الموسم بما يغطي التكاليف، ويحقق هامش ربح متوقع لوفاء المصاريف الباهظة التي صرفوها وصولاً لموسم الحصاد.

ومع اقتراب جني محصول القمح بمناطق إقليم شمال وشرق سوريا يتوقع مزارعو المنطقة من الجهات المعنية في الإدارة الذاتية الديمقراطية سعراً عادلاً يحقق هامش من الربح يساعدهم في الاستمرار في الزراعة بعد عدة مواسم عجاف، وخاصة هذا العام الذي يشهد جفافاً غير مسبوق، وتكاليف إضافية يتكبدونها.

ويشتكي المزارعون هذا العام من قلة الدعم من ناحية المازوت المدعوم، وتكاليف تشغيل المحركات والسماد الذي بلغ سعره ٢٥ دولار أميركي للكيس الواحد حيث سبب تردد نسبة كبيرة من مزارعي القمح عن الزراعة هذا العام.

وبهذا الصدد بين المزارع حمود الأحمد بأن تكاليف زراعة محصول القمح هذا العام باهظة للغاية، وخاصة لأصحاب المحركات العاملة بالديزل إذا ما أضيف لها تكاليف صيانتها وتبديل الزيت، وجميعها بالدولار، لذلك يجب أن تكون «مدروسة» وأي شيء يجب أن يسعّر عن طريق دراسة تكاليفه.

ويضيف بأنه كفلاح يتوقع أن تكون التسعيرة عادلة ومدروسة تراعي عاملي الإنتاج والتكاليف، ويعتبر بأن أقل من ذلك ستشكل خسارة حتمية، ولن تغطي تكاليف الإنتاج، التي وصلت إلى (١٠٠ - ١٢٥) دولار أميركي للدونم الواحد قمحاً.

من جهته يشدد المزارع حمود العلي بتشكيل لجان مختصة بالزراعة قادرة على تحديد تكاليف الموسم، لتحديد تسعيرة منصفة للمزارعين، وفي حال غياب مختصين زراعيين مراقبين للواقع، لا يمكن تحديد تسعيرة.

وأردف « كل شيء يتعلق بالزراعة والموسم يحسب سعره بالدولار، من البذار والأدوية والمبيدات، بالإضافة لصيانة المحركات، والحراثة والحصاد، وكل هذه المعوقات تساهم في تخفيف الإقبال على الزراعة وتلحق الضرر بالمزارعين»

ويأمل المزارع «العلي» بأن يتم تحسين تسعيرة القمح لهذا العام لتكون فوق النصف دولار للكيلو غرام الواحد، لسد تكاليف الزراعة، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية في ظل اعتمادهم عليها لتأمين معيشة عائلاتهم.

النفايات مصدر رزق.. الخطورة تهدد حياة النباشين في طرطوس

طرطوس/ ا.ن

يعاني سكان مدن الساحل السوري وجبالها من ارتفاع معدلات البطالة ونسب الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، ما دفع البعض من الشباب وحتى الأطفال إلى امتهان أعمال خطرة وغير إنسانية، منها العمل في نبش القمامة وفي مكباتها. في ظل غياب فرص العمل والفرص الاقتصادية المناسبة، أصبحت النفايات مصدر رزق للعديد من الأشخاص الذين لا يجدون طريقاً آخر للبقاء على قيد الحياة. لكن هذه الظروف تجعل من هؤلاء العمال ضحايا محتملين لحوادث مأساوية، مثل الانهيارات، والتسمم، والأمراض المزمنة الناتجة عن التعرض المستمر للملوثات.

وتعد مأساة الشاب الذي توفي نتيجة انهيار مكب نفايات في ريف طرطوس وهو ينقب عن رزقه، حادثة ليست استثنائية، فأن يقضي شاب حياته وهو يبحث بين النفايات عما يسد رمقه، ثم يطمر تحتها ليس مجرد حادث عرضي، بل هو انعكاس صارخ لأزمة اقتصادية واجتماعية تضرب البلاد بأكملها، وهي واحدة من حلقات طويلة من المعاناة التي يعيشها الاف المواطنين الذين أجبرتهم الظروف الاقتصادية القاسية على العمل في أخطر المهن وأكثرها إذلالاً.

ورغم أن العمل في نبش القمامة ومكبات النفايات لا يخضع لأي شكل من أشكال الحماية المهنية، أو الضمانات الصحية، فلا توجد معدات وقاية، ولا إجراءات سلامة، ولا حتى رقابة تحد من المخاطر المحتملة، فإن هذه المهنة لا تعترف بها الدولة كوظيفة رسمية، مما يجعل العاملين فيها من الشباب والأطفال عرضة للموت أو الإصابة دون أي تعويض أو مساعدة. وعلى الرغم من تكرار مثل هذه الحوادث المأساوية، لم يكن هناك أي تحرك فعلي وجاد للحد منها.

وتتفاقم المشكلة أكثر بسبب عدم وجود إدارة صحيحة لمكبات النفايات، حيث تترك الأكوام تتكدس من دون فرز أو تنظيم، مما يزيد من خطر الانهيارات المفاجئة، ويعزز التلوث البيئي الذي يؤثر سلباً على المجتمعات المحيطة.

وتدعو هذه الظروف المأساوية إلى ضرورة إيجاد حلول جذرية، لا تقتصر فقط على تحسين ظروف العمل في مكبات النفايات، بل تبدأ أيضًا بإيجاد بدائل اقتصادية توفر فرص عمل كريمة بأجور تحفظ كرامة الإنسان. فإذا استمر إهمال هذه القضية، سيظل شباب وأطفال كثيرون يسقطون تحت أكوام القمامة، وهم يعانون من واقع قاس يرفض أن يمنحهم فرصة للحياة بكرامة.

ويدعو الخبراء إلى ضرورة تبني سياسات اقتصادية واجتماعية عادلة، واتخاذ إجراءات فعالة لحماية الفئات الأضعف في المجتمع، وعلى رأسهم هؤلاء العاملين في أخطر المهن في مجتمعهم، بما يساهم في توفير بيئة عمل أكثر أماناً، وتعويض الضحايا المحتملين في حالة تعرضهم لمخاطر مهنية.

نفوق الدواجن في حمص بسبب ارتفاع الحرارة ومرض «نيوكاسل»

حمص/ بسام الحمد

تشهد حمص وسط سوريا أزمة كبيرة نتيجة للارتفاع في درجات الحرارة، التي لم تؤثر فقط على المحاصيل الزراعية بل تسببت أيضاً في نفوق العديد من الدواجن وقطعان الماشية، ما يزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية في المنطقة. ورافق هذه الظروف الجوية الصعبة انقطاع طويل للتيار الكهربائي وانتشار الحواجز الأمنية، مما زاد من صعوبة النقل والتخزين، وأسهم في رفع أسعار المواد الغذائية في أسواق المدينة، حيث تضاعفت أسعار العديد من المواد خلال الأسبوعين الماضيين.

وأدى انتشار مرض «نيوكاسل» القاتل في حمص إلى نفوق آلاف الدواجن، ما يشكل تهديداً كبيراً لاستمرار قطاع الدواجن في ما ساهم في تفشي المرض، حيث تفتقر إفرازات جيرية، شلل في الأرجل، التواء في الرقبة، وصعوبة في التنفس، بالإضافة إلى خمول عام، مما يؤدي إلى نفوق الطيور خلال ساعات قليلة بعد ظهور الأعراض.

يُعرف مرض «نيوكاسل» بسرعته في الانتشار، حيث تصل نسبة النفوق فيه إلى ١٠٠٪ خلال ٧ إلى ١٠ أيام، ولا يوجد له علاج فعال، بل يتم الاكتفاء باستخدام لقاحات داعمة للمناعة ومضادات حيوية لمنع العدوى الثانوية. إلا أن المربين يواجهون تحديات إضافية بسبب انقطاع اللقاحات من دمشق، المنطقة. ووفقا للمربين المحليين، فإن المرض الذي يُعرف محلياً بـ «أبو عريف» يصيب الجهاز التنفسي للطيور وينتقل عبر الطعام والماء الملوث، بالإضافة إلى الحشرات والطيور المهاجرة. وتتمثل أعراض المرض في إسهال مائي أخضر،

صوت الناس

عبد الكريم البليخ

جواز السفر.. عبء وجودي

في زوايا الاغتراب السوري، حيث تتناثر القلوب بين حدود لا تعترف بألم الفقد والانتماء، تبدو وثيقة السفر – الجواز السوري – وكأنها مرآة تعكس عمق معاناة لاجئين ومغتربين جُبلوا على الترحال القسري، فلم تعد مجرد ورقة رسمية، بل باتت أشبه بتأشيرة للكرامة... أو غيابها.

رغم مرور أشهر على سقوط نظام الأسد، لم تنجُ عملية تجديد الجوازات من إرث الفوضى والبيروقراطية المتعمّدة، بل ازدادت تعقيداً، فتضاربت الوعود، وتكررت الأعطال، وتعمّق شعور السوريين بأنهم لا يزالون عالقين بين أنقاض إدارة لا تملك من أدوات الدولة سوى اسمها.

الداخل السوري، هو الآخر، لم يكن أفضل حالاً. فالرسوم المرتفعة للجواز العادي، والتي تلامس ٣٠٠ دولار، والمستعجل بـ٨٠٠ دولار، تبدو فلكية في ظل اقتصاد ينهار، ودخل لا يكفي يوماً واحداً. في بلد تُقدّر فيه الرواتب الرسمية بعشرات الدولارات فقط، تغدو تكلفة الجواز أشبه بغدية لا مفر منها. ومع ذلك، ما يزال التقديم على الجواز العادي متوقفاً، ليُدفع الناس نحو الخيارات الأعلى ثمناً – في مشهد يعكس اختلالاً لا تفسير له، إلا الإهمال أو الاستغلال.

المشهد خارج الحدود ليس بأقل قسوة. المغترب السوري، الهارب من الجحيم نحو ملاذ مؤقت، يُواجه اليوم سلسلة متواصلة من العوائق تبدأ من حجز الموعد، ولا تنتهي عند سوء المعاملة داخل السفارات. فالمراكز القنصلية الإلكترونية التي أُعلن عنها كحل عصري، ما لبثت أن تحوّلت إلى متاهة رقمية، لا تعمل في أغلب الأوقات، أو تُقفل فجأة دون تبرير.

حتى بعد النجاح في تقديم الطلب، لا يُضمن السوري استلام جوازه دون عناء. قد يُطلب منه الحضور أكثر من مرة، لأن السفارات – ببساطة – ترفض إرسال الجوازات المنجزة بالبريد. تفاصيل صغيرة كهذه تُراكم وجعاً كبيراً، وتجعل من كل خطوة ببروقراطية اختباراً لصبر إنساني منهك.

الفيديوهات المسربة من داخل السفارات، والتقارير التي تتحدث عن طوابير الانتظار الطويلة، وانعدام الحد الأدنى من الخدمات، ليست استثناءً، بل تعبير عن مأساة مستمرة. من لاجئ ينتظر تجديد وثيقته ليلتحق بوظيفة أو يحجز مقعداً جامعياً، إلى مغترب يخشى ضياع إقامته، الجميع يعانون من نظام لا يسمع ولا يُجيب.

ولعلّ المفارقة المؤلمة أنّ الجواز السوري – رغم هذا الثمن الباهظ – لا يفتح سوى تسع أبواب فقط دون تأشيرة. إنّه جواز بوجهين: وجه يمثّل بقايا دولة تحاول البقاء على الورق، ووجه آخر يعكس مأساة مجتمع يعيش شتاته في كل معاملة رسمية، في كل ختم، في كل انتظار.

في زمن يقال إنه ما بعد النظام، ما تزال الدولة السورية بعيدة كل البعد عن التغيير الحقيقي. وما تزال أبسط حقوق المواطن – كشهادة ميلاد قانونية أو جواز سفر صالح – تُستخرج بأساليب لا تليق بحياة كريمة، ولا بإنسان يبحث عن معنى وجوده في خريطة العالم.

في النهاية، ليست أزمة الجواز مجرد أزمة أوراق. إنها أزمة ثقة، وكرامة، وشعور دائم بأنك مُجبر على دفع أثمانٍ باهظة كي تثبت أنك موجود.

السويداء تحبط الفتنة الطائفية.. وحملات التحريض مستمرة

سوريا بين تحديات الهوية وبناء الدولة

تمر سوريا بمرحلة شديدة التعقيد، لا تقتصر على إعادة إعمار ما دمرته الحرب أو إعادة تشغيل مؤسسات الدولة فقط، بل تمتد إلى أعماق المجتمع السوري، حيث تبرز الحاجة الماسة لإعادة تعريف الهوية الوطنية على أسس جديدة.

فالسوريون الذين عانوا لعقود طويلة من استغلال الانتماءات الطائفية والإثنية والعشائرية لأغراض سياسية، بحاجة اليوم إلى صياغة انتماء جامع يتجاوز هذه الهويات.

فلم يعد مقبولاً النظر إلى المواطنين كمجرد «مكونات»، بل كأفراد أحرار متساوين في الحقوق والواجبات، ويشكلون شعباً موحداً.

إن بناء دولة المواطنة لا يمكن أن يتم بالاكتفاء بالشعارات عن وحدة الوطن وسيادته، بل يتطلب جهداً حقيقياً لترسيخ قيم المواطنة والانتماء الوطني المشترك، بما يشمل احترام التعددية بصفتها مصدر إثراء للمجتمع السوري، واحترام حق الاختلاف بوجهات النظر السياسية والفكرية، ونبذ الإقصاء والتمييز على أي أساس.

فالتنوع في سوريا يمكن أن يكون مصدر قوة لا مصدر ضعف وتفرقة، إذا ما أُدير في إطار وطني جامع.

ولن تكون استعادة الاستقرار ممكنة دون وضع عقد اجتماعي جديد، يعيد بناء الثقة بين المواطن والدولة، ويضع حداً لخطاب الغلبة والهيمنة، ويؤسس لدولة تقوم على أسس الشراكة والمساواة والكرامة والعدالة.

وعليه، فإن السلطة الحاكمة مطالبة بتوسيع قاعدة الحكم والانفتاح على جميع الأطياف السياسية والاجتماعية، وإشراك كافة مكونات المجتمع السوري في صياغة مستقبل البلاد، بعيداً عن الانغلاق والهيمنة الفكرية أو السياسية.

إن الخروج من الأزمة المستعصية الراهنة يتطلب دولة لكل مواطنيها، لا دولة لفئة دون أخرى.

هيئة التحرير

باحث قانوني: اللامركزية تعزز مشاركة المجتمعات المحلية في صناعة القرار

أشار زياد الشمري إلى أن اللامركزية ليست انفصالاً، وإنما تتيح نقل جزء من السلطات والصلاحيات من المركز إلى وحدات إدارية محلية منتخبة، مما يعزز من مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرار، ومهد لإرساء نظام ديمقراطي تعددي يعكس التنوع المجتمعي السوري. «٣»

التنظيمات النسائية السوريّة بين التحديات والفرص وسياسة الأمر الواقع

يُسجّل في السنوات الأخيرة، أي منذ انطلاق الحراك الشعبي في سوريا، ٢٠١١، ظهور عدد كبير من هيئات «المجتمع المدني» السورية بأنواعها المختلفة، وقد شكّلت تلك التي تُعنى بشؤون المرأة على نحو خاص نسبة لا بأس بها من المنظمات الناشئة. «٤»

طبول الحرب تقرع بين الهند وباكستان.. وهجوم كشمير يعيد خلط الأوراق في المنطقة

شن مسلحون في منطقة كشمير الخاضعة للإدارة الهندية، هجوماً على المدنيين أسفر عن مقتل ٢٦ شخصاً وإصابة ١٧ آخرين، وأعاد خلط الأوراق في المنطقة، وشكّل تحدياً للرواية الهندية التي تزعم استقرار الشطر الهندي من إقليم كشمير. «٥»

٦ أيار عيد الشهداء في سوريا ولبنان... كيف بدأت القصة؟

تحيي سوريا ولبنان في السادس من أيار من كل عام ذكرى عيد الشهداء، وهو اليوم الذي يُخلّد فيه استشهاد نخبة من المثقفين والمناضلين العرب الذين أُعدموا على يد السلطات العثمانية عام ١٩١٦، في ساحة المرجة بدمشق وساحة البرج في بيروت. «٥»

السويداء تحبط الفتنة الطائفية.. وحملات التحريض مستمرة

السويداء/ لطفي توفيق

عاشت محافظة السويداء أياماً عصيبة من التوتر والقلق وشح المياه والمواد الغذائية، منذ أن بدأت أحداث جرمانا وأشرفية صحنايا الدامية، بعد موجة غير مسبوقة من حملات التحريض الطائفي التي توّجت ببث شريط صوتي مفبرك، لرجل دين من المحافظة يسيء فيه للرسول وللطائفة السنية.

وأسفر استهداف قرى المنطقة الغربية والجنوبية عن استشهاد العشرات من أبنائها، وقتل المئات من القوى التكفيرية المهاجمة، حسب تقديرات الفصائل المسلحة المحلية.

وعلى إثر موجة الاعتداءات الطائفية التي تعرض لها أبناء المحافظة، والهجمات المسلحة على مدينة جرمانا، تم إجلاء مئات الطلاب من جامعاتهم بتنسيق بين جهاز الأمن العام، وفصائل من السويداء على رأسها حركة رجال الكرامة، وتجمع أحرار العشائر.

ونفذ مئات الأهالي وقفة احتجاجية في ساحة الكرامة، بدعوة من التجمع المدني لأجل سوريا، للمطالبة بوقف الممارسات الوحشية وعمليات القتل على خلفيات طائفية، والتدخل الفوري من قبل السلطات المعنية لحماية المدنيين في منطقتي صحنايا وأشرفية صحنايا.

وطالب المحتجون الجهات الأمنية والرسمية بتحمّل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، والتحرّك العاجل لوضع حدّ للاعتداءات وتأمين الحماية الفعلية للسكّان الآمنين.

تفاهمات أولية

أصدرت الرئاسة الروحية لطائفة المسلمين الموحدين، ومشيخة عقل الطائفة، بيانين متزامنين أكّدا على البنود التي تم الاتفاق عليها مع المرجعيات الاجتماعية والفصائل المسلحة المحلية.

واعتبرا هذه البنود بمثابة تفاهمات أولية، تركّز على منع دخول أي قوات من خارج السويداء، وتفعيل دور الشرطة والضابطة العدلية من أبناء المحافظة، وتأمين طريق دمشق السويداء، ورفع الحصار عن المناطق المحاصرة، وليس اتفاقاً نهائياً، إذ إن هذه البنود تحتاج إلى فترة لتطبيقها، في حال سارت الأمور بشكل إيجابي، ولم تحدث أي عرقلة في تنفيذ التفاهمات.

وتنفيذاً للاتفاق، دخلت وحدات شرطية من أبناء المحافظة إلى قرية الصورة الكبيرة شمال المحافظة، بالتزامن مع انسحاب عناصر جهاز الأمن العام إلى خارج المحافظة.

وعاد السكان إلى قريتهم المنهوبة، وقد أحرق الكثير من بيوتها وتعرضت لأضرار فادحة.

ومن جانبه، صرّح ممثل السلطة بالسويداء، مصطفى بكور، بأن «الحكومة وافقت على الطلبات الصادرة عن اجتماع مشايخ وقادة الطائفة في السويداء»، وأكد على أحقية مطالب الأهالي بأن يكون عناصر الشرطة والضابطة العدلية من أبناء المحافظة.

استهداف القرى

أسفرت الاشتباكات التي شهدتها منطقة براق على طريق دمشق السويداء عن استشهاد عشرات الشبان من مقاتلي الفصائل المحلية الذين كانوا في طريقهم إلى منطقة أشرفية صحنايا لموازرة أهلها، كما قتل عدد كبير من أفراد من الكمين الذي اعترض الرتل، ووثقت مصادر إعلامية اسماءهم.

وبعد الاشتباكات العنيفة التي استمرت لأكثر من ساعتين، تعرضت قرية الصورة الكبيرة، وهي آخر قرية تابعة لمحافظة السويداء على طريق دمشق، لهجوم بمختلف أصناف الأسلحة، وقصف بقذائف الهاون، مما أدى لحركة نزوح للنساء والأطفال والمسنين إلى خارج القرية.

واجتاحتها العصابات المهاجمة، وهدمت العديد من منازلها إضافة إلى مقام ديني مقدس فيها.

وفي ريف السويداء الغربي، أحبطت الفصائل المحلية هجوم مجموعات مسلحة على قريتي لبين وحران، كانت قد استهدفت القريتين بقذائف الهاون والرشاشات الثقيلة لعدة ساعات، وحاولت التقدم في المنطقة، قبل أن تنسحب بعد تكبّدها خسائر جسيمة في صفوفها.

كما تعرضت قرية الدور لإطلاق نار من رشاشات ثقيلة مصدره كتيبة الرادار سابقاً، واستهدف بلدة الثعلة بقصف شديد بقذائف الهاون وردت الفصائل المحلية على مصادر النيران.

كما تعرضت قرى كناكر وعرى والقريّا جنوب السويداء، لقصف عنيف بعدة أنواع من الأسلحة تسبب بأضرار مادية في منازلها، وأحبطت الفصائل المحلية هجوم الجماعات المسلحة عليها.

استمرار حملات التحريض الطائفي

لم تتوقف حملات التحريض الطائفي مع توقف القتال في المنطقة، حيث تحدث موقع معروف بتبعيته لحركة الإخوان المسلمين، عن هبوط طائرة مروحية إسرائيلية في السويداء، وثبت أن هذه الأخبار عارية عن الصحة، وجاءت في سياق حملات التحريض الطائفي، حيث لم تسمع أصوات مروحيات في أجواء المحافظة، إنما كان هناك أصوات لطائرات استطلاع يرجح أن تكون إسرائيلية، كون هذه الطائرات قلّما تغادر أجواء المنطقة منذ سقوط النظام السابق.

ونقلت وسائل إعلام رسمية مزاعم الموقع، في إطار استمرارها بحملات التحريض والشحن الطائفي، دون أدنى مراعاة للمعايير الأخلاقية أو المهنية.

ولم يشاهد أي فيديو يدعم الرواية التي زعمت أن المروحية الإسرائيلية كانت توزع المساعدات على سكان المحافظة.

في حين ثبت أن الفيديو المتداول لتسليم المساعدات ليس في السويداء، إنما كان في المناطق التي احتلتها إسرائيل من جنوب سوريا مؤخراً، حيث ينظم الجيش الإسرائيلي حملات توزيع مواد إغاثية للسكان من شرائح مختلفة.

انتشار السلاح في حلب يهدد السلم الأهلي ويؤجج التوترات الاجتماعية

حلب/ خالد الحسين

تشهد مدينة حلب في الآونة الأخيرة تزايداً مقلقاً في انتشار الأسلحة بين مختلف فئات المجتمع، ما يشكل تهديداً مباشراً للسلم الأهلي ويزيد من حالة التوتر والانفلات الأمني. وأكدت مصادر محلية أن فوضى السلاح أصبحت ظاهرة يومية في أحياء المدينة، في ظل غياب الرقابة الأمنية الفعالة وتنامي العنف المسلح.

وترجع أسباب هذه الظاهرة إلى الأزمات المتتالية التي مرت بها المدينة خلال سنوات النزاع، حيث ساهمت الحرب في تزايد أعداد الأسلحة المتوفرة بيد الأفراد والجماعات المسلحة. وبعد سنوات من الفوضى، أصبحت الأسلحة منتشرة في العديد من الأحياء والمناطق، سواء لدى أفراد أو جماعات، في وقت يشهد فيه الأمن العام تدهوراً واضحاً. لم يعد السلاح محصوراً في أيدي الجهات الرسمية أو العسكرية، بل أصبح في متناول العديد من الأشخاص المدنيين.

انتشار السلاح في أيدي غير المتخصصين بات يشكل تهديداً كبيراً للأمن الاجتماعي. أحمد سليمان البكري، مواطن من حي الأعظمية، يقول: «في كل مكان أصبحنا نسمع عن حالات إطلاق نار، سواء بسبب خلافات شخصية أو مشاكل اقتصادية. الوضع أصبح لا يحتمل». كما أضاف: «كان لدينا أمل في أن يتحسن الأمن مع مرور الوقت، لكن للأسف، تفاقمت الأمور بسبب فوضى السلاح».

الحوادث الناتجة عن استخدام الأسلحة أصبحت شائعة في المدينة، سواء كانت مشاجرات عائلية أو نزاعات تجارية، فإن استخدام السلاح في هذه الحالات لم يعد استثناء. ما يزيد الوضع سوءاً هو

أن غالبية هذه الحوادث تنتهي بعواقب وخيمة، منها حالات وفاة وإصابات بالغة.

غياب الرقابة والحلول الحكومية

على الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات لتطهير بعض المناطق من الأسلحة غير المشروعة، إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية للحد من فوضى السلاح في المدينة. الحكومة لم تتخذ تدابير حاسمة لنزع الأسلحة من الأيدي غير القانونية، وتبدو الخطط الأمنية المحدودة غير قادرة على التعامل مع هذه المشكلة بشكل جذري.

وصرح لمراسلنا خبير في الشؤون الأمنية، فضل عدم الكشف عن هويته: «من الضروري أن تضع الحكومة خطة شاملة لرفع الأسلحة غير المشروعة من أيدي المدنيين، خاصة مع تزايد حالات العنف المرتبطة بهذه الظاهرة. يجب أن يكون هناك تعاون بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المدني لحل هذه الأزمة».

تتجاوز آثار فوضى السلاح المسائل الأمنية لتشمل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية. فقد أثرت هذه الظاهرة بشكل كبير على الاستثمار في المدينة، حيث أصبح العديد من رجال الأعمال والمستثمرين يترددون في العودة للاستثمار في مناطق تعيش حالة من الانفلات الأمني. كما أن انتشار السلاح يعزز من العنف المجتمعي، ويزيد من حالة الاستقطاب والانقسام بين فئات المجتمع.

إن انتشار فوضى السلاح في مدينة حلب يعد تحديا كبيراً أمام الحكومة والمجتمع على حد سواء. يتطلب الوضع مزيدا من الجهود الأمنية الحازمة، إلى جانب خطة شاملة لإعادة السيطرة على الأسلحة في المدينة. لا يمكن تحقيق الاستقرار إلا من خلال تفعيل دور القانون وإعادة بناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، مع اتخاذ خطوات فعالة لوقف العنف المرتبط بالسلاح.

السكر في طعام الأطفال: خطر خفي يهدد صحة الفم والنمو

لم تعد التهديدات الصحية المرتبطة بالسكر قاصرة على البالغين فحسب، بل باتت تطال الفئات الأكثر هشاشة: الأطفال. ورغم الجهود التوعوية المتزايدة، فإن الواقع يكشف عن أزمة متفاقمة تهدد صحة الصغار، خصوصاً فيما يتعلق بصحة الفم والأسنان.

تقرير وفضيحة

في تقرير حديث نشرته «هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)»، ضمن برنامج «بانوراما»، يوم أمس (الثلاثاء)، سلط الضوء على فضيحة تتعلق بأكياس طعام الأطفال التجارية (baby food pouches) التي تُسوّق على أنها صحية، طبيعية، وخالية من الإضافات الضارة. لكن التحليل المخبري كشف عن نسب مرتفعة جداً من السكر في العديد من هذه المنتجات، لدرجة أن بعض الأكياس تحتوي على ما يعادل ٥ ملاعق من السكر، أي ما يزيد أحياناً عن المشروبات الغازية.

والسكر ليس مجرد طعم حلو يذوب على اللسان، بل هو مادة تتراكم آثارها في الجسد والعصب واللثاة... شيئاً فشيئاً. وتؤكد الدراسات أن أكثر من ٧٥ في المائة من الأطفال والبالغين يستهلكون كميات من السكر تفوق ما توصي به الهيئات الصحية، دون وعي بخطورة ذلك.

خطر مضاعف على أسنان الأطفال

تعلق مؤسسة صحة الفم البريطانية، في تقريرها المنشور اليوم، على هذا الاكتشاف بقولها إن هذه المنتجات «تعزز تسوس الأسنان لدى الأطفال الرُضّع»، خصوصاً مع الاستخدام المتكرر وبقائها لفترات طويلة في الفم؛ ما يسمح للسكر بأن يتفاعل مع البكتيريا مسبباً إنتاج الأحماض التي تؤدي إلى تآكل مينا الأسنان. وهذا التأثير لا يقتصر على الأسنان اللبنية، بل قد يؤثر على صحة الفم والنمو السليم للطفل على المدى البعيد.

السكر كالتبغ: تهديد صامت؟

ربط بعض الخبراء بين أخطار السكر المزمن ومخاطر التبغ، من حيث الآثار التراكمية طويلة الأمد على الصحة العامة، فبينما يؤدي التبغ إلى أمراض القلب والرئة والسرطان، فإن السكر مرتبط بالسمنة، داء السكري، تسوس الأسنان، وأمراض القلب، بل إن البعض يدعو إلى وضع تحذيرات صحية على عبوات الأغذية عالية السكر، تماماً كما هو الحال مع علب السجائر.

وكان الخبراء دعوا في السابق إلى معاملة السكر كما عومل التبغ، مشيرين إلى أن الإعلان عن المشروبات السكرية في برامج الأطفال يجب أن يُحظر، وأن تُرفع الضرائب على المنتجات السكرية. وأكدوا على دور أطباء الأسنان كخط الدفاع الأول، ليس فقط لعلاج آثار السكر، بل للوقاية منه بالتعليم والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

هنا ويعلو صوت الباحث البريطاني تيموثي آيفز، صارخاً في مقال نُشر بـ«المجلة البريطانية لطب الأسنان» (British Dental Journal) في ١١ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٤، قائلاً: «اجعلوا السكر التبغ الجديد»!

غياب الرقابة والتوعية

رغم وجود توصيات من منظمات صحية عالمية بتحديد استهلاك السكر للأطفال، فإن كثيراً من المنتجات الغذائية المُعدة للصغار تتجاوز هذه التوصيات بشكل صريح. ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى ثغرات تنظيمية، وغياب وعي الأهل بمضار السكر «الطبيعي» الموجود في الفاكهة المركزة أو العصائر. وقد لوحظ وجود مثل هذه الأطعمة الضارة في الأسواق العربية.

معدلات تسوس الأسنان لأطفال الخليج

تشير الدراسات الحديثة إلى أن معدلات تسوس الأسنان بين الأطفال في دول الخليج مرتفعة بشكل ملحوظ، ما يعكس تحدياً صحياً كبيراً في المنطقة. وهذه معدلات تسوس الأسنان لدى الأطفال في دول الخليج حسب آخر الدراسات:

* السعودية: أظهرت دراسة أن معدل انتشار تسوس الأسنان بين الأطفال في المدارس يصل إلى ٩٣ في المائة، مما يجعلها من أعلى النسب عالمياً.

* الإمارات: أشارت دراسة إلى أن نسبة انتشار تسوس الأسنان بين الأطفال دون سن السادسة تبلغ ٧٤,١ في المائة.

* الكويت: أفاد اختصاصي طب أسنان الأطفال بأن ٧٩ في المائة من الأطفال في الكويت مصابون بتسوس الأسنان.

* قطر: أظهرت دراسات أن معدل انتشار تسوس الأسنان بين الأطفال القطريين يصل إلى ٨٠,٣ في المائة.

خطوات ونصائح

ينبغي على الجهات الصحية إصدار لوائح أكثر صرامة تلزم الشركات بالإفصاح الدقيق عن محتوى السكر في طعام الأطفال.

- على الأهل تجنُّب الاعتماد على الأطعمة الجاهزة للأطفال، خصوصاً الأكياس الجاذبة التي تُستهلك بسهولة دون رقابة.

- من المهم تعويد الأطفال منذ الصغر على المذاق الطبيعي للأطعمة دون إضافة محليات، ومراجعة طبيب الأسنان دورياً منذ ظهور أولى الأسنان.

- أثبتت بعض الدراسات الحديثة أن قيام المكتب التنفيذي لوزراء صحة دول مجلس التعاون الخليجي بفرض ضرائب إضافية على السكر قد ساعد في التقليل من معدلات الإصابة بتسوُّس الأسنان لدى الأطفال، ويمكن تعميم هذه التجربة على كل الدول العربية.

السكر يشبه الوردة؛ يغرينا بجماله، لكن أشواكه تختبئ تحت البتلات. وإن لم نُحسن التعامل معه، فقد نُزهر ألماً لا يُرى. ولذا علينا أن نحمي أطفالنا، لنحفظ ابتساماتنا، ولنصنع مستقبلاً أكثر صحة.

ماسك: الروبوتات ستتفوق على أفضل الجراحين خلال ٥ سنوات

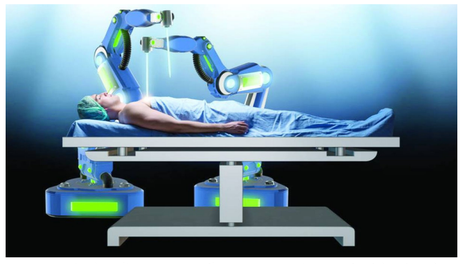

قال الملياردير الأميركي إيلون ماسك، إنه يعتقد أن الروبوتات سوف تتفوق على أفضل الجراحين في غضون ٥ سنوات.

وكتب ماسك في منشور على موقع «إكس»: «الروبوتات سوف تتفوق على الجراحين البشريين (الجيدين) في غضون بضع سنوات، وعلى أفضل الجراحين البشريين في غضون نحو ٥ سنوات».

وفي إشارة إلى شركته «نيورالينك» التي زرعت تكنولوجيا في أدمغة البشر تمكّنهم من التحكم في أجهزة الكومبيوتر باستخدام أفكارهم، أشار ماسك إلى أن «(نيورالينك) اضطرت إلى استخدام روبوت لإدخال أقطاب كهربائية إلى الدماغ؛ لأنه كان من المستحيل على الإنسان تحقيق السرعة والدقة المطلوبتين».

ويشير موقع «نيورالينك» الإلكتروني إلى أنهم غرسوا «خيوطاً دقيقة للغاية، لا يمكن إدخالها باليد البشرية. وقد صُمم روبوتنا الجراحي لإدخال هذه الخيوط بدقة وكفاءة في المكان المطلوب».

ولكن «بعض الخيوط انسحبت من الدماغ» بعد زرع التقنية في مخ المريض الأول، نولاند أربو، حسبما أشارت شركة «نيورالينك» العام الماضي.

وذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن الشركة أبلغت أربو أن نحو ١٥ في المائة من الخيوط لا تزال في مكانها.

ومع ذلك، في أغسطس (آب) ٢٠٢٤، ذكرت شركة «نيورالينك» أنه لم تتم ملاحظة انسحاب أي خيوط من مخ المريض الثاني الذي تلقى الغرسة.

وتعمل شركة «تيسلا» الشهيرة لتصنيع السيارات الكهربائية والتي يرأسها ماسك، على تطوير روبوتات «أوبتيموس» الشبيهة بالبشر.

وقال ماسك إنه يمكن استخدام هذه الروبوتات في المستقبل في المنازل، وإعداد وجبات العشاء، وقص العشب، ورعاية كبار السن.

هل يعالج العسل بالفعل الحساسية الموسمية؟

مع حلول فصل الربيع، يعاني ملايين الأشخاص من الحساسية الموسمية، التي تُعرف أيضاً باسم «حمى القش» وهي عبارة عن رد فعل تحسسي لمواد، مثل حبوب اللقاح أو الغبار أو العفن.

ومن أعراض هذه الحساسية حكة في العينين، ونوبات عطس، وضغط في الجيوب الأنفية.

ومع لجوء كثير من مرضى الحساسية إلى العلاجات البديلة، يشير بعض الدراسات العلمية إلى أن العسل قد يساعد على تخفيف بعض أعراض الحساسية الموسمية المزعجة.

فهل يعالج العسل بالفعل الحساسية الموسمية؟

لم تجد دراسة أجراها باحثون في جامعة كونيتيكت عام ٢٠٠٢ أي تحسن يُذكر في الأعراض لدى الأشخاص المصابين بالتهاب الملتحمة التحسسي الناتج عن حبوب اللقاح، أو الحيوانات، أو دخان السجائر، أو مادة الكلور في حمامات السباحة، أو أبخرة السيارات، بعد تناول العسل يومياً لمدة ٣٠ أسبوعاً.

إلا أن الدكتور جوزيف ميركولا، الطبيب البشري الأميركي المؤيد للطب البديل، استشهد بدراسات أخرى تُشير إلى أن العسل يمتلك بالفعل خصائص مضادة للحساسية.

وقال ميركولا لشبكة «فوكس نيوز» الأميركية: «في مراجعة مُصغّرة نُشرت عام ٢٠٢١ في مجلة (Frontiers in Pharmacology)، فحص الباحثون دراسات أجريت على البشر والفئران، ووجدوا أن العسل قلّل من أعراض الحساسية الشائعة مثل العطس واحتقان الأنف والتهاب مجرى الهواء، حتى بعد التوقف عن استخدام مضادات الهيستامين».

وأيّدت مارينا ماركيزي، مؤسّسة الجمعية الأميركية لتذوق العسل في ويستون بولاية كونيتيكت، كلام ميركولا، مؤكدةً فوائد العسل الصحية المضادة للحساسية الموسمية بفضل تركيبته الكيميائية الفريدة.

وأضافت: «إنه غنيٌّ بمضادات الأكسدة، وله خصائص مُضادة للبكتيريا، ويُمكن أن يُساعد على تهدئة التهاب الحلق والسعال».

هل جميع أنواع العسل متساوية؟

يُشير ميركولا إلى أن نوع العسل الذي تتناوله يُؤثر في النتيجة.

ويضيف: «تشير الأبحاث السريرية وما قبل السريرية إلى أن الأنواع الأكثر فائدة هي تلك الغنية بالمركبات النشطة بيولوجياً مثل حمض الغاليك وحمض الكافيين والكامبفيرول، التي ثبت أنها تُخفف من مسارات الالتهاب وتُقلل من إطلاق الهيستامين».

من جانبها، شددت ماركيز على أهمية تجنب العسل المبستر أو المُصفى جيداً، لأنه «يفتقر إلى الإنزيمات والمركبات المفيدة الأخرى».

وأوضحت أن كثيراً من أنواع العسل التي تُباع تجارياً في المتاجر الكبرى ليست من أفضل أنواع العسل، حيث تُستورد من بلدان مختلفة وتُخلط وتُعالج بالحرارة على درجات حرارة عالية، مما يُضر بسلامة العسل.

ونصحت بشراء العسل الطازج غير المُسخّن وغير المُصفّى.

نادي الفتوة... مسيرة عريقة وإنجازات وطنية في الرياضة السورية

يُعد نادي الفتوة الرياضي واحداً من أبرز الأندية السورية وأكثرها عراقة، حيث يمتلك تاريخاً حافلاً بالإنجازات والمشاركات على مختلف الأصعدة الرياضية. تأسس النادي للمرة الأولى خلال فترة الانتداب الفرنسي لسوريا (١٩٢٠-١٩٤٦)، وتحديداً في بدايات ثلاثينيات القرن الماضي، تحت اسم «الكوخ»، بعدما اجتمع مجموعة من شباب دير الزور في كوخ صغير اتخذوه مقرًا لهم، ليُعرفوا حينها بـ»الكوخيين». من أبرز المؤسسين: عبد المجيد بقجه جي، حسن بشار، غازي حكيم، نجم العكل، حقي اليافي، عبد الغفور خريط، ومحسن بشار.

لاحقاً، تغيّر اسم النادي إلى «غازي» نسبة إلى الملك غازي بن فيصل الأول ملك العراق، قبل أن يعتمد اسمه الحالي «الفتوة» عام ١٩٧٢ مع تأسيس الاتحاد الرياضي العام ودمج الأندية على مستوى المحافظات.

وشارك نادي الفتوة لأول مرة في الدوري السوري لكرة القدم عام ١٩٥٣، وبدأ تدريجياً في إثبات حضوره القوي، حتى تمكن من تحقيق أول ألقابه في موسم ١٩٦٦-١٩٦٧ بعد احتلاله وصافة الدوري خلف نادي أهلي حلب (الاتحاد حالياً). وواصل النادي تألقه بتحقيق وصافة الدوري أربع مرات متتالية بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠، في فترة كانت أندية الفتوة وبردى وأهلي حلب تتقاسم المنافسة على لقب الدوري.

وفي موسم ١٩٧٤-١٩٧٥، عاد الفتوة وحقق المركز الثاني، فيما حصل على المركز الثالث في مواسم ١٩٨٢-١٩٨٣، ١٩٨٥-١٩٨٦، و١٩٨٧-١٩٨٨.

وجاءت الحقبة الذهبية للنادي في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات، حيث توّج الفريق ببطولة الدوري السوري مرتين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، كما حقق اللقب مجددًا عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، ليصبح من بين أعرق الأندية نتويجًا. وعلى صعيد بطولة كأس الجمهورية، حصد الفتوة اللقب أربع مرات في أعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، و٢٠٢٤، بالإضافة إلى كأس السوبر السوري عام ١٩٩١، وكأس الكؤوس السورية عام ١٩٩٠، وكأس سوريا ولبنان عام ١٩٩١.

ويُعد نادي الفتوة أول نادٍ سوري يجمع بين البطولات الثلاث (الدوري، كأس الجمهورية، وكأس السوبر) في عام واحد، وهو ١٩٩١. كما نال كأس السوبر السوري اللبناني، التي أُقيمت مرة واحدة فقط، ويملك رقماً قياسياً بالوصول إلى نهائي كأس الجمهورية تسع مرات متتالية، أحرز خلالها أربع بطولات.

ومن بين إنجازاته كذلك الفوز ببطولة دورة تشرين الكروية عام ١٩٨٨، ودورة الصحفيين في حلب عام ١٩٨٩.

ورغم النجاحات، لم تخلُ مسيرة النادي من التحديات، حيث تعرّض لعدة نكسات، أبرزها في موسم ٢٠١٦-٢٠١٧ حين هبط إلى الدرجة الثانية للمرة السادسة في تاريخه، بسبب الظروف الصعبة والمعارك التي شهدتها مدينته الأم دير الزور. واستمر في الدرجة الثانية حتى موسم ٢٠١٩-٢٠٢٠، حين عاد من جديد إلى دوري الأضواء.

وخلال تاريخه الطويل، قدم نادي الفتوة عدداً كبيراً من النجوم الذين تألقوا على مستوى سوريا، من بينهم: إبراهيم ياسين، حامد ويس، عبد الفتاح فراس، أنور عبد القادر، وليد مهيدي، إسماعيل فاكوش، نافع عبد القادر، زياد الصالح، وليد عواد، بسام النوري، زياد مهيدي، محمد شريدة، ماهر الفرج، نبيل خلوف، أحمد سالم، مرعي الحسن، عامر جاجان، فواز الجابر، معروف الكصيري، محمود حيش، عامر فراس، هشام خلف، مهند السالم، أحمد عسكر، جمال سعيد، حسان موسى، عيسى الشريدة، نزار ياسين، جمال نوبجي، صلاح مطر، محمد مداد، مؤمن خلف، همام حمزاوي، معمر الهمشري، حسام اليوسف، عدي جحال، مصطفى جنيد، إبراهيم العبد الله، ضرار رداوي، محمد عبادي، رامي الحسن، أحمد الحسين، زين الفندي، وعبد الرحمن الحسين.

إلى جانب كرة القدم، ينشط نادي الفتوة في رياضات أخرى مثل كرة السلة وكرة اليد، وقد حقق فيها العديد من الإنجازات، فضلاً عن تميّزه في بعض الألعاب الفردية والعاب القوى، والتي سيتم تسليط الضوء عليها مستقبلاً.

بغطاء مسلح.. نهب وتخريب في المدينة الرياضية بالسويداء

تعرضت المدينة الرياضية في محافظة السويداء لعملية سرقة وتخريب واسعة، حيث أقدم لصوص في وضح النهار على سرقة الأبواب والنوافذ والمعدات الحديدية من المنشأة، قبل أن يبدؤوا بتفكيك وتدمير المدرجات لاستخراج الحديد منها وبيعه كخردة.

المدينة الرياضية، التي وُضع حجر الأساس لها في عام ٢٠٠١، كانت من المفترض أن تكون صرحاً رياضياً يخدم شباب المحافظة ويعزز البنية التحتية الرياضية في المنطقة. إلا أنها بقيت مغلقة وغير مستخدمة طوال أكثر من عقدين من الزمن، نتيجة الإهمال والفساد الذي رافق تنفيذ المشروع خلال حكومات النظام البائد.

ورغم مرور سنوات على إنشائها، لم تكتمل المدينة ولم تُفعّل، مما جعلها عرضة للنهب والتخريب في ظل غياب الحماية والإدارة.

وبثت شبكة «السويداء ٢٤» مقطع فيديو يوثق استمرار عمليات النهب والتخريب في مشروع المدينة الرياضية بمحافظة السويداء، حيث أظهرت اللقطات تكسير المدرجات وسرقة الحديد منها في وضح النهار، بمشاركة عشرات الأشخاص تحت حماية مسلحين.

وأشارت الشبكة إلى أن عمليات النهب بدأت تدريجياً منذ بداية عام ٢٠٢٥، وشملت سرقة الأبواب والنوافذ والمقاعد، وصولاً إلى تفكيك البنية الإنشائية للمدرجات لاستخراج الحديد ونقله إلى حي «المشروب».

وأثار هذا المشهد موجة استنكار شعبي في المحافظة، وسط مطالبات متكررة بضرورة تفعيل دور الشرطة والأمن العام لحماية المرافق العامة ووقف العبث بمشروع كان من المفترض أن يخدم آلاف الشباب والرياضيين في المحافظة.

والجدير بالذكر إن المدينة الرياضية تقع في الجهة الشمالية الشرقية من مدينة السويداء، وقد أُسست عام ٢٠٠١ ضمن خطة حكومية لتطوير البنية التحتية الرياضية في المحافظات السورية. ضمت المدينة ملعباً أولمبياً ومدرجات ومرافق خدمية متعددة، وكان من المفترض أن تستضيف مباريات وفعاليات رياضية متنوعة. إلا أن المشروع لم يُستكمل أو يُفتتح رسمياً، وتحوّل مع مرور الوقت إلى موقع مهجور، يعكس حالة الفساد الإداري وسوء التخطيط التي رافقت مشاريع في عهد النظام البائد.

ريال مدريد «يصوّب» على الدوري لإنقاذ موسمه

بعد الهزيمة الكبيرة التي تلقاها الفريق الملكي في مباره الذهاب أمام أرسنال الانكليزي في دوري أبطال أوروبا وغريمه اللدود برشلونة في نهائي كأس إسبانيا، بات طموح ريال مدريد يقتصر على هدف واحد رغم صعوبته، وهو الدفاع عن لقبه بطلاً للدوري الإسباني لكرة القدم انطلاقاً من استضافة سلتا فيغو الأحد الساعة ١٥:٠٠ بتوقيت بيروت ضمن المرحلة الرابعة والثلاثين. ويتخلف «النادي الملكي» بفارق أربع نقاط عن غريمه الكاتالوني المتصدر، ولكنه متخن بالجراح جراء خسارته الدراماتيكية في نهائي الكأس أمام برشلونة ٢-٣ بعد التمديد.

وزادت الأمور تعقيداً بعد أن تعرّض مدافع الفريق، الألماني أنتونيو رودیغر، للإيقاف لست مباريات بسبب رميه مقذوفاً باتجاه حكم المباراة، كما إنه اختار الخضوع لجراحة في الركبة، ما يعني غيابه حتى نهاية الموسم.

كذلك، سيغيب المدافعان الفرنسي فرلان مندي والنمسوي دافيد آلابا عن المدة المتبقية من الموسم، ليُضما إلى قائمة الغيابات المؤثرة التي يتقدمها داني كارفاخال والبرازيلي إيدر ميليتاو.

وبات دفاع فريق المدرب الإيطالي كارلو أنشيلوتي، الذي يعد إحدى أبرز نقاط ضعف «ميرينغي» هذا الموسم، في وضع هش لا يُحسد عليه، ناهيك بأنه سيُواجه الموسم الماضي في طريقه آنذاك إلى إحراز اللقب. لكن أنشيلوتي الذي يتجه إلى مغادرة أسوار النادي مع نهاية الموسم، لا يزال يؤمن بأن فريقه قادر على الاحتفاظ بلقبه.

وخسر ريال خمس مباريات في الدوري هذا الموسم، مقارنة بخسارة واحدة فريق سلتا فيغو الطامح لخطف أحد المقاعد القارية الموسم المقبل.

وعلق أنشيلوتي: «لدينا الوقت للتحضير للمباريات ضد سلتا وبرشلونة، يجب أن نستمر في القتال حتى النهاية».

بعد مباراة سلتا، سيكون على ريال زيارة غريمه الأزلي برشلونة على الملعب الأولمبي، في مواجهة قد تكون حاسمة في الصراع على اللقب.

ويحتاج فريق العاصمة إلى الوصول إلى الكلاسيكو من دون توسيع فجوة الأربع نقاط أقله، وسط تشتت تركيزه في ظل انشغاله بمواجهة قوية أمام إنتر الإيطالي في نصف نهائي دوري الأبطال التي انتهت ذهاباً على أرضه بالتعادل ٣-٣، على أن يخوض مباراة العودة في ميلانو الأسبوع المقبل.

باحث قانوني: اللامركزية تعزز مشاركة المجتمعات المحلية في صناعة القرار

حواره/ مجد محمد

أشار زياد الشمري إلى أن اللامركزية ليست انفصالاً، وإنما تتيح نقل جزء من السلطات والصلاحيات من المركز إلى وحدات إدارية محلية منتخبة، مما يعزز من مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرار، ويمهد لإرساء نظام ديمقراطي تعددي يعكس التنوع المجتمعي السوري.

إن اللامركزية هي نمط من أنماط التنظيم الإداري والسياسي، يقوم على توزيع السلطات والوظائف بين مستويات متعددة من الحكم (المركزي والمحلي أو الإقليمي)، بما يتيح مشاركة أوسع في اتخاذ القرار وتحقيق كفاءة أعلى في إدارة الشؤون العامة.

ويرى الكثيرون أن اللامركزية هي أفضل وأكثر نماذج الحل ملاءمة لسوريا المستقبل، لأنها تعكس طبيعة المجتمع السوري متعدد القوميات والثقافات والأديان والمذاهب، وستساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وانطلاقاً من هذه الأبعاد المتشابكة، أجرت صحيفتنا «السوري» حواراً مطولاً مع الباحث القانوني زياد الشمري، الحائز على درجة الماجستير في القانون الدستوري، ودار الحوار التالي:

الحديث عن اللامركزية بات واضحاً وجلياً وبكثرة في جميع الأوساط في سوريا، بشكل مبسط ما هي اللامركزية؟

يُعد مفهوم اللامركزية أحد المحاور الجوهرية في النقاشات المعاصرة حول أنماط الحوكمة الحديثة، كونه يجسد تحولاً هيكلياً في بنية الدولة من سلطة مركزية احتكارية إلى نظام أكثر مرونة وتشاركية. فاللامركزية ليست مجرد خيار إداري، بل تمثل رؤية سياسية وتنموية تسعى إلى إعادة توزيع السلطة والموارد والمسؤوليات بين المركز والأطراف، بما يتيح مشاركة أوسع للمجتمعات المحلية في صنع القرار، ويعزز من كفاءة الأداء الحكومي وعدالة التنمية. وتتجلى اللامركزية في عدة أبعاد رئيسية؛ فهي إدارية عندما يتعلق الأمر بتفويض السلطات التنفيذية، وهي سياسية حين تُمنح السلطات التشريعية والتنفيذية لمجالس محلية منتخبة، وهي مالية عندما تُتاح للإدارات المحلية صلاحية التحكم بالموارد والميزانيات، كما تعبر عن نفسها جغرافياً (اللامركزية الجغرافية) من خلال تنظيم الدولة على أساس أقاليم أو محافظات تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلالية (إدارة ذاتية). وتتبلور ديمقراطياً حين تُبنى على مبدأ تقاسم السلطة وتعزيز المشاركة الشعبية، فهي ليست انفصالاً كما يُشاع عنها.

في خضم حديثنا عن اللامركزية، هل هي على أنواع أو ماذا؟

نعم، هناك اللامركزية الإدارية، ويقوم هذا النظام على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين أشخاص الإدارة المحلية في الأقاليم، ويتمتع هؤلاء الأشخاص بالشخصية المعنوية المستقلة، مع خضوعهم لرقابة الحكومة المركزية، أي أنها تعمل على نقل الوظائف التنفيذية من الحكومة المركزية إلى هيئات محلية مستقلة إدارياً، مع بقائها خاضعة لرقابة السلطة المركزية. واللامركزية السياسية، وهي أسلوب من أساليب الحكم، يتصل بوحدة الدولة السياسية، فيتضمن سلطة التشريع والتنفيذ والقضاء، أي أن اللامركزية السياسية تقسم السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين المركز والأقاليم، غالباً عبر مجالس منتخبة. وكذلك اللامركزية المالية، وتتمثل اللامركزية المالية في الإقرار بحق السلطات المحلية اللامركزية في تأمين موارد ذاتية من مصادر يحددها القانون، أي أنها تمنح السلطات المحلية القدرة على إدارة مواردها المالية، وجباية الضرائب أو تخصيص ميزانيات مستقلة. وأيضاً اللامركزية الجغرافية، وتتمثل في عملية توزيع السلطة بين أقاليم ومحافظات ومناطق القطر الواحد التي تتمتع بشخصية معنوية، تُناط بمجلس محلي ينتخب مواطنو الإقليم جميع أو بعض أعضائه، وتكون له صلاحية وضع ميزانية مستقلة واتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة المشروعات والمرافق العامة في حدود ذلك الإقليم أو المحافظة. ويُطلق بعضهم على هذا النوع من اللامركزية «الإدارة المحلية» أو «إدارة الأقاليم والمحافظات». فاللامركزية الجغرافية إذاً تعد تنظيم الدولة على أساس وحدات إدارية إقليمية كالأقاليم أو المحافظات، وتتمتع باستقلال نسبي في إدارة شؤونها. وأخيراً، اللامركزية الديمقراطية، وهي مفهوم إداري سياسي مجتمعي يحقق التحول الديمقراطي ويضمنه من خلال مشاركة فعالة للمناطق والسلطات المركزية على أساس مبدأ تقاسم السلطة، ويحقق أقصى حد للتغيير الجذري الشامل في بنية النظام المركزي عبر صلاحيات محددة للمركز، وأخرى للمناطق التي تُدار ذاتياً، وأخرها عبر صلاحيات مشتركة ما بين المركز والإدارات الذاتية. أي أنها تمثل نهجاً شاملاً يربط بين الإدارة الذاتية الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفاعلة في صنع القرار، ويقوم على تقاسم السلطة بما يضمن تمثيلاً عادلاً واستجابة حقيقية لاحتياجات المجتمعات المحلية.

ما هي المقومات المتوفرة لتحقيق اللامركزية في سوريا؟

تنوع المجتمع السوري الإثني والمذهبي والطائفي، فتقسم سوريا بتعدد مكوناتها القومية والدينية من عرب، كرد، سريان، أشور، أرمن، شركس وغيرهم، ولكل مكون خصوصيته الثقافية والاقتصاد المجتمعي دون تمييز، ما أثبت السلطات أو الإدارات المحلية–الذاتية إدارة مواردها وتخطيط تنميتها بما يتلاءم مع احتياجاتها، أي توزيع عادل للثروة وتنمية ديمقراطية. وأيضاً انهيار النموذج المركزي وبروز بدائل مقبولة، فإن الصراع الذي تحول إلى أزمة مستفحلة منذ ١٤ عاماً قد أدى إلى تفكك سلطة الدولة المركزية في عدة مناطق، وأدى كذلك لتنامي الوعي الشعبي، مما أتاح ظهور نماذج حكم وإدارة محلية بديلة، أبرزها تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا، وقد مثلت هذه التجربة تحولاً نوعياً من خلال بنية مؤسساتية تشاركية ومجالس منتخبة تدير المنطقة على أسس سياسية–جغرافية، وتدير ملفات الأمن والدفاع والعدالة الاجتماعية والتعليم المتنوع والاقتصاد المجتمعي دون تمييز، ما أثبت أن المجتمعات قادرة على إدارة شؤونها ذاتياً إن منحت الفرصة. ولا ننسى أن هناك مناخاً دولياً داعماً للامركزية، فمعظم المبادرات الدولية لبناء الدولة السورية تنطلق من نموذج لامركزي، كما توصي به مقررات جنيف والقرار الأممي ٢٢٥٤/ (الصادر عام ٢٠١٥)، والذي يدعو إلى صياغة دستور جديد يضمن مشاركة كل المكونات السورية، وهذا ما يعزز من فرص اللامركزية كخيار مدعوم دولياً وواقعياً.

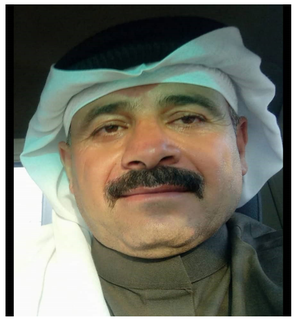

ماذا نكسب من طرح فكرة اللامركزية كنظام لحل الأزمة في سوريا؟

تفادي تكرار أخطاء المركزية المتطرفة ومرونة في التعامل مع الأزمات، وكذلك ضمان وحدة البلاد ومنع التقسيم، وتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية، وأيضاً تحقيق التنمية المتوازنة.

وعلى الرغم من كل التحولات والتطورات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شكلت مفاهيم اللامركزية في العصر الحديث، فإن سوريا الدولة لها تجربة ريادية مختلفة، إذ أن أول دستور لامركزي في الشرق الأوسط؛ كان دستور سوريا عام ١٩٢٠، حيث نصت المادة الثانية على أن «المملكة السورية تتألف من مقاطعات تشكل وحدة سياسية لا تقبل التجزئة»، وعليه، فإن اللامركزية ليست بدعة أو حالة طارئة في سوريا بل كانت دائماً ومنذ تأسيس المملكة السورية إلى اللحظة الحالية قضية مطروحة ومتداولة لها الأسانيد القانونية والدستورية.

الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا تقوم الآن بتجربة اللامركزية على الأرض، ما أمثلة ذلك؟

أثبتت الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا قدرتها على قراءة المشهد السياسي بدقة، كما أثبتت قيادة مكونات شمال وشرق سوريا، بتنوعها، نحو تماسك أكبر في مواجهة التحديات، ومن خلال تبنيها نموذج الإدارة الذاتية الديمقراطية كنموذج لامركزي وديمقراطي، فتمكنت من تعزيز التلاحم بين المكونات المتعايشة، وإرساء نموذج للحكم الرشيد والقريب من الشعب. وأمثلة ذلك (الاتفاقية التي أُبرمت بين المجلس العام لحيي الشيخ مقصود والأشرفية من جهة، واللجنة المكلفة المعينة من جهة أخرى، والمتصلة بالاتفاقية المبرمة في ١٠ آذار ٢٠٢٥ بين القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي ورئيس سلطة دمشق أحمد الشرع)، قد شكلت دعامة مهمة لبناء سوريا المستقبل.

التنظيمات النسائية السوريّة بين التحديات والفرص وسياسة الأمر الواقع

يُسجّل في السنوات الأخيرة، أي منذ انطلاق الحراك الشعبي في سوريا، ٢٠١١، ظهور عدد كبير من هيئات «المجتمع المدنيّ» السورية بأنواعها المختلفة، وقد شكّلت تلك التي تُعنى بشؤون المرأة على نحو خاص نسبة لا بأس بها من المنظمات الناشئة.

وبعد مرور سنوات على تأسيس تلك المشاريع، من جمعيّات ومنظّمات وروابط وتجمّعات، يجدر التساؤل عن مدى فعاليّتها وتأثيرها العمليّ على واقع النساء السوريات، وما هي الإنجازات التي حقّقتها، وكيف تعمل على تمكين النساء وبناء قدراتهن، وأيضاً التوقّف عند أبرز الصعوبات التي تعترض عمل هذه المشاريع.

هذه وأكثر أسئلة مشروعة، يضيق المجال عن الإحاطة بأجوبتها التفصيلية في مقال واحد، فذلك يحتاج إلى بحوث ميدانية ومعرفية مطوّلة، غير أنّ هذا لا يمنع من إثارة النقاش حول الموضوع نظراً إلى ضرورة وجود تنظيمات نسائية فعّالة تترك أثرها على الواقع. وإن طرح هذه التساؤلات يهدف إلى التأكيد على أهمّية هذه المنظمات ووجوب امتلاكها آليات فعّالة لتحقيق أهدافها والارتقاء بواقع النساء السوريات، خاصة بعد أن طال أمد الكارثة السورية، وأصابت نتائجها المأساوية السوريين جميعاً، خصوصاً النساء والأطفال.

وبالرغم من النشاط النسوي التي تشهده مناطق شمال وشرق سوريا، حيث كانت ولازالت السباقّة في دعم المرأة السورية، إلا أنه ولا بدّ من الإشارة إلى تراجع الدعم العالمي للعمل الإنساني والنقص الحادّ في التمويل الذي تعانيه غالبية المنظمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم، حيث أنه حتى المنظمات والوكالات الإنسانية الدولية التابعة للأمم المتحدة، كاليونيسيف والأونروا على سبيل المثال لا الحصر، تعاني من النقص في الدعم المالي، وهو ما يضيف عقبات كثيرة تعترض عمل هذه المنظمات، فتبدأ بمشاريع كبرى سرعان ما تنتهي إلى نتائج هزيلة، وضياع الأهداف الحقيقية.

ولا تستثنى منظمات المجتمع المدنيّ السورية المحدثة، ومن بينها المنظمات المعنيّة بشؤون المرأة، من مواجهة هذه الصعوبة المشتركة عالمياً.

غير أنّ نقص التمويل ليس مشكلة المنظمات الأولى، رغم أهمّية هذه المشكلة، فالتمويلات وإن كانت ضعيفة إلا أنها موجودة. المشكلة الأساس هي في نقص الكفاءات وضعف التأهيل والخبرة التخصّصية، على المستوى السوري ككل، وهذا يظهر في عدم وجود رؤية واضحة لدى العديد من المنظمات، وافتقارها إلى برامج عمل محدّدة، حيث يغلب على أنشطة معظمها الطابع الارتجاليّ والمناسباتيّ. هذا وغيره من العوامل أدّت إلى ظهور منظمات وجمعيّات شكليّة، موجودة بالاسم وعلى قوائم التمويل لا أكثر، بينما لا أثر لها يُذكر على أرض الواقع، فيما يقتصر عمل أخرى غيرها على توزيع بعض المعونات والقيام بنشاطات ذات طابع اجتماعي عام، ثم الترويج لذلك على أنه عمل «نسوي».

إن تقييم أداء المنظمات النسوية يجب أن يكون من خلال آليات منهجية وليس الاكتفاء برضى المموّلين أو الجهات الداعمة. ويمكن القول، إن الخلط ما بين النشاط السياسي والمجالات الأخرى، كالعمل الإعلامي والحقوقي والمدني والنسوي.. أدّى إلى هيمنة الأجندات السياسية الخاصة لدى كثير من المنظمات على حساب مجال نشاطها المفترض، وهذا يحصل أيضاً في منظمات تصف نفسها بأنها «نسوية»، حيث تتمثّل المنظمة الاتّجاه السياسي الذي يتبنّاه القائمون والقائمات عليها، وتبتعد عن الاحتياجات الحقيقية للمرأة السورية في مختلف أماكن وجودها، سواء داخل سوريا أو خارجها، في مخيمات اللجوء أو في الدول الأوروبية التي لجأ إليها عدد كبير من السوريين.

في مستوى آخر، فإن العقبات التي تواجه مختلف المنظمات النسوية كبيرة، من حيث وعي الفئة المستهدفة وقبولها للعمل المدنيّ المنظّم. والكثير من النساء يرفضْنَ المشاركة في نشاطات غير تقليدية، لأسباب عدّة لا تقتصر على منعهنّ من قبل المجتمع الذكوري المسيطر عليهن، وإنما بسبب عدم امتلاك الوقت الكافي للمشاركة نتيجة انشغالهنّ في العمل على تأمين متطلبات أسرهنّ. من الملفت هنا أن بعض المنظمات تسعى لجذب النساء من خلال مشاريع ربما تلامس اهتماماتهنّ الحياتية وقد تلبّي بعض حاجاتهنّ، كمشاريع الأشغال اليدوية التقليدية مثلاً، ممّا يخشى بأنه تكريس للصورة النمطية للمرأة، فضلاً عن أنّ أنشطة من هذا النوع لا تتدرج ضمن العمل النسوي الذي تفترض هذه الجهات أنها تعمل تحت يافطته. المفارقة تكمن في أنّ هذه الأنشطة غير النسوية تساهم في الوقت نفسه في توفير استقلال مادي نسبيّ تحتاجه نساء غير متعلمات وغير مستقلّات اقتصادياً، وبالتالي فإن التعامل مع هذه المشاريع يتطلّب جهوداً كبيرة لتحقيق التوازن المطلوب بين رفع مستوى وعي المرأة بذاتها وبحقوقها، والأخذ بيدها لتحقيق استقلالها وتحسين وضعها الماديّ.

إن الأوضاع الصعبة التي تعانيها النساء السوريات أدّت إلى فقدان الكثيرات لمكتسباتهن السابقة، ففقدن أبسط الحقوق التي كانت بديهية في وقت سابق، وهنّ يحتجْن لثورة حقيقية على جميع الصُعد لاستعادة المكتسبات الضائعة والحصول على المأمول من الحقوق، ولا سيّما في مناطق سيطرة الجماعات المتطرّفة.

في المقابل، وبالرغم من الصعوبات، يُسجّل أيضاً نجاح كثير من النساء السوريات في كسر القيود وخلخلة المفاهيم التقليدية السائدة وتحصيل مكتسبات جديدة تعكس رغبتهنّ في الاستقلالية والتحرّر، وتمثّلهنّ لشعور المساواة. يبقى الرهان على تمثّلهنّ الأصيل لهذه المفاهيم وإيمانهنّ بها، إضافة إلى وجود تنظيمات نسوية حقيقيّة تسعى لتثبيت هذه المكتسبات قانونياً وحقوقياً في النصوص التشريعية، فتلغي التمييز القانوني والتشريعي ضدّ النساء لتضمنّ مساواتهنّ الفعلية مع شركائهنّ الرجال في المجتمع والدولة.

لا يمكن أن تُبنى قيادات نسائية سياسية ومجتمعيّة دون تعاون ومساهمة فعّالة من منظمات المجتمع المدني، وقد أثبتت تجارب عديد من الدول أن للمشاريع التي تنجزها المنظمات دوراً رئيسياً في إنجاز حقوق النساء وإتاحة الفرص لهنّ للمشاركة الفعّالة، بعيداً عن الشكليّات والاستعراض.

نحن بحاجة ماسة إلى مشاريع يقودها مناضلات ومناضلون، حقوقيّات وحقوقيّون يغلّبون الأهداف الحقوقيّة على المصالح السياسية. لا تكفي الخبرة أو «الشطارة» في الحصول على التمويل، فالمطلوب امتلاك الخبرات والأدوات الصحيحة لبناء الخطط وتنفيذها، ومواجهة التحدّيات والصعوبات الهائلة التي تعترض العمل، بعيداً عن الشعارات البرّاقة والانفعالات اللحظيّة الدعائية. وإن كل خطوة في الاتّجاه الصحيح، تقوم بها أيّ جهة كانت ومهما كانت هذه الخطوة صغيرة، تُعتبر تقدّماً في طريق إنجاز الأهداف الإنسانية والنسوية في الحرّية والمساواة.

المطبخ الحلبي... نكهة فريدة تصنعها أيادي نساء حلب وتنقلها إلى العالم

كبير يعكس تناغماً فريداً بين التراث المحلي والتأثيرات التركية والمشرقية.

لا يمكن الحديث عن مدينة حلب دون التوقف أمام مطبخها العريق، الذي لا يُعد مجرد وسيلة للطهي بل يمثّل انعكاساً حقيقياً لتاريخ المدينة وعمقها الحضاري وتنوعها الثقافي. فالمطبخ الحلبي، الذي يحظى بشهرة واسعة عربياً وعالمياً، يُعرف بغناه بالتوابل والمكونات المحلية والنكهات الأصيلة، ويكاد لا يخلو بيت عربي من وصفة تحمل بصمة حلبية مميزة.

ومن الكبّة النية والمشاوي، إلى المحمرة والملوخية الحلبية والشيخ المحشي، يزخر المطبخ الحلبي بتنوع وتُعد الكبّة الحلبية، بأنواعها التي تتجاوز الستين وصفة، نموذجاً واضحاً على قدرة هذا المطبخ في تحويل مكونات بسيطة إلى أطباق استثنائية.

في هذا السياق، التقى مراسل «السوري» مع الشيف محمد الزين، الذي يعمل في أحد المطاعم الشعبية في حلب القديمة منذ أكثر من ٢٥ عاماً، حيث قال: «المطبخ الحلبي مدرسة بحد ذاتها. نحن لا نطبخ فقط، بل نروي حكايات من خلال الطعام. كل طبق يحمل ذاكرة، وكل نكهة تجسّد طابع العائلة والمنزل».

من جهتها، أوضحت ليلى الحمصي، وهي هاوية طبخ حلبية وتدير صفحة إلكترونية متخصصة في الأكلات الحلبية، أن هدفها هو تعريف الأجيال الجديدة بتراث المطبخ الحلبي، مضيفة: «الطبخ الحلبي يحتاج وقتاً وحباً. هو أحد أسرار ترابط الأسر هنا، حيث يُعد الطعام وسيلة للحفاظ على هوية المدينة».

ولم يقتصر عشق المطبخ الحلبي على سكان المدينة فحسب، بل امتد ليشمل زوارها ومحبي مأكولاتها في الخارج. وفي هذا الإطار، تقول ربى حداد، وهي مواطنة سورية مقيمة في بيروت: «في كل زيارة لحلب، أحرص على تذوق الفتة باللبن من أحد مطاعم باب الفرج. النكهة هناك لا تشبه أي مكان آخر».

ويُشار إلى أن المطاعم الحلبية باتت منتشرة في دول عديدة، لاسيما في الخليج وتركيا والدول الأوروبية، حيث لاقت الأطباق الحلبية رواجاً واسعاً بين الزوار، ما ساهم في تعزيز شهرة المطبخ الحلبي على المستويين الإقليمي والعالمي.

ورغم ما شهدته المدينة من أزمات وحروب خلال السنوات الماضية، ظل المطبخ الحلبي أحد وجوهها المشرقة التي لم تطفئها الصعوبات. ففي كل طبق يُطهى داخل مطبخ من مطابخ حلب، هناك قصة تُروى، وذاكرة تُصان، وهوية تُنقل من جيل إلى آخر.

مخاوف من تغيير ديمغرافي.. استياء شعبي من تغيير أسماء القرى في حماة

حماة/ جمانة الخالد

في وقت لا تزال فيه عدة قرى علوية في سهل الغاب وريف حماة تتعرض لاعتداءات ممنهجة شملت عمليات القتل الميداني والتهجير القسري، والاستيلاء على ممتلكات السكان من منازل وأراض زراعية، برز تطور جديد يثير مخاوف جدية بشأن حدوث تغيير ديموغرافي ممنهج يستهدف هذه القرى.

فقد أقدم أحد وجهاء بلدة خطّاب، على تغيير اسم قرية أرزة باسم "خطّاب الجديدة"، بعد تهجير سكانها من الطائفة العلوية، بحجة أنهم "من فلول النظام السابق".

هذه الخطوة، التي تأتي في ظل تصاعد الخطاب الطائفي في المنطقة ضد أبناء الطائفة العلوية تحديدا، تُعدّ مؤشرا خطيرا على سعي بعض الشخصيات والقوى المحلية لتزسيخ تغييرات ديموغرافية على الأرض، على خلفيات انتقامية وطائفية.

ونشر القيادي في فصيل «العمشات» أبو جابر الخطابي، المنحدر من بلدة خطاب في ريف حماة الشمالي، صوراً توثق تغيير اسم قرية أرزة ذات الغالبية العلوية إلى «خطاب الجديدة»، ما أثار موجة استنكار عارمة في مواقع التواصل الاجتماعي، وسط تحذيرات من تصاعد عمليات التهجير القسري ذات الطابع الطائفي في منطقة سهل الغاب.

وأظهرت الصور التي نشرها الخطابي عبر حساباته، قيامه بتصميم لافتة جديدة تحمل الاسم المعدل للقرية، بعد أسابيع من تهجير سكانها الأصليين وتوطين نازحين من بلدته فيها، وذلك خلال الأحداث الأخيرة في الساحل السوري.

يعتبر أبو جابر الخطّابي، أحد أبرز المحرضين ضد أبناء الطائفة العلوية، دعا فيها بشكل مباشر إلى التطهير العرقي والإبادة بحق العلويين، واحتفى بالاستيلاء على قرية أرزة وتغيير اسمها إلى "خطّاب الجديدة"، بعد تهجير سكانها.

والمدعو أبو جابر متهم بأنه المسؤولية المباشر عن مجزرة أرزة، التي وقعت في ٧ آذار/مارس الماضي، حين اقتحمت مجموعة مسلّحة بقيادة الخطّابي من قرية خطاب، قرية أرزة، عقب موجة تحريض طائفي، وارتكبوا مجزرة راح ضحيتها ما يزيد عن ٢٤ مدنيا، من الأطفال والشباب وكبار السن، أعقبها تهجير قسري لكل سكان القرية، وسرقة ممتلكاتهم، واحراق عدد كبير من المنازل، طبقا للمصادر ذاتها.

ورغم ذلك، ما يزال حرا طليقا، بل ويواصل التهديد العلني لمنع أهالي القرية من العودة إلى منازلهم، في ظل صمت تام من السلطات في دمشق، وغياب أي خطوات نحو التحقيق أو المحاسبة.

ولا يزال أهالي أرزة مشرّدين، بلا مأوى أو تعويض، في وقت تتحول فيه قريتهم إلى رمز آخر من رموز الإفلات من العقاب والتغيير الديموغرافي القسري في سوريا ما بعد سقوط نظام بشار الأسد.

وثّقت العديد من وسائل الإعلام والمنصات الحقوقية الجرائم والانتهاكات التي وقعت ولا زالت تقع بحق قرى علوية عديدة في سهل الغاب وريف حماة، ومناطق الساحل السوري.

شملت الجرائم أيضا تهجير السكان والاستيلاء على البيوت والأراضي والمنع من جني المحاصيل الزراعية. طالت الجرائم والتهديدات المتكررة قرى الربيعة ونهر البارد والمسحل والتوبة وعين الكروم ونازحين من بلدته فيها، وذلك خلال الأحداث الأخيرة في الساحل السوري.

في ٧ آذار/مارس، اقتحمت أرزة مجموعات مسلّحة قادمة من قرية خطّاب التي تبعد ٣ كم، وجرى اقتحام بيوت عديدة وسحب الرجال منها وإعدامهم ميدانيا، وبلغ عدد ضحايا المجزرة ٢٦ شخصا بينهم امرأة.

لم يمنع الأمن العام دخول المجموعات المسلحة إلى القرية، وفق العديد من المصادر المحلية التي نُشرت ضحيتها ٨ أشخاص، جرى إعدامهم من قبل عناصر مجهولين. الأمر الخطير، فإن دعوات "تطهير القرية من العلويين" منذ ذلك الوقت لم تتوقف بعد، بل واستمرت حتى بلغت ذروتها في ٦ من آذار/مارس، مع إعلان السلطات بدمشق للنفير العام وتصاعد دعوات الجهاد في المساجد والشوارع للتصدي لهجمات "فلول النظام السابق" في الساحل السوري.

في ٧ آذار/مارس، اقتحمت أرزة مجموعات مسلّحة قادمة من قرية خطّاب التي تبعد ٣ كم، وجرى اقتحام بيوت عديدة وسحب الرجال منها وإعدامهم ميدانيا، وبلغ عدد ضحايا المجزرة ٢٦ شخصا بينهم امرأة.

لم يمنع الأمن العام دخول المجموعات المسلحة إلى القرية، وفق العديد من المصادر المحلية التي نُشرت على منصات التواصل الاجتماعي.

وتعرض ١٥٠ منزلا للنهب، واستولى عدد من أبناء قرية خطّاب على منازل فيها، مع دعوات لمصادر الأملاك فيها. كثيرون ممن عادوا لتفقد منازلهم وأرزاقهم لاحقا، وجدوا عائلاتٍ قد احتلتها.

الأمر لم يتوقف عند قرية أرزة فقط، فقد شهدت قرية العزيزية في سهل الغاب سيناريو مشابها، حيث تلقى أهالي القرية تهديدات بإخلاء منازلهم من قبل أشخاص من قرية تمانعة الغاب المجاورة، مع هجمات متكررة على القرية وجرائم خطف وقتل وإطلاق نار عشوائي في القرية.

ماذا تعرف عن سوق الخالدية بحلب؟

حلب/ خالد الحسين

نسبة إلى مدرسة الخالدية التي أسّسها المدرس طه عنجريني على هضبة قريبة من حي السبيل غربي حلب في منتصف القرن العشرين، أطلقت بلدية حلب على الحي الذي جاورها اسم "الخالدية" في عام ١٩٦٧.

عملت عائلات في حي الخالدية بيع الخضار وتوصيلها إلى المنازل في أول خدمة "دليفري" بحلب على "طريزينة"، وهي ما يشبه العربة بثلاث عجلات.

تنسب فكرة تجهيز الخضار وتقطيعها وتوصيلها للمنازل لتكون جاهزة للطبخ إلى سيدات في حي الخالدية أشهرهن "أم محمود" توفيت منذ تسعينيات القرن الماضي، وبات هذا النوع من العمل سمة من سمات الخالدية.

فتحت هذه التجارة الباب أمام الخالدية ليتحول إلى سوق بمحلات اقتطعت من المنازل، وبات سوقاً خدمياً تقصده عائلات الأحياء القريبة. ما تزال محلّات قديمة في حي الخالدية تفتح أبوابها للزبائن، وتحافظ على ما تقدّمه من خدمات ومن أهم هذه المحلات القديمة محل المختار أقدم محل للبقالة (دكان سمانة وخضار) في الحي، مالكه أبو فاتح عنجريني (ابن منشئ مدرسة الخالدية)، فتح أبوابه في عام ١٩٧٠ وانتقل مكانه لاحقاً إلى طلعة الخالدية في عام ١٩٩٥ وتوسع بإدارة أولاده إلى عدة محلات تحمل حتى اللحظة اسم محلات "المختار"، يجد فيها الزبائن كل ما يطلبونه، ويطلقون عليها وصف "محلّات ألف صنف وصنف".

أما ملحمة العاصي تعد أقدم وأشهر محلّ لبيع لحوم الأغنام في سوق حي الخالدية، افتتح في عام ١٩٧٢، بداية في طلعة الخالدية، ثم انتقل لاحقاً إلى حارة فرعية.

إضافة للحوم ذائعة الصيت تشتهر الملحمة التي يديرها اليوم أبو عبدو العاصي (ابن مؤسسها) ببيع السندوانات (أمعاء خروف منظفة معدة للحشو باللحم والرز)، تصفها سيدات من زبائنه بـ "شديدة النظافة".

ومحلات محمد محوك للألبان والأجبان مكانها في سوق الخالدية، من مزرعته في قرية فافين بريف حلب الشمالي إلى دكانه في حي الخالدية، يبيع محل "محوك" الذي افتتح في عام ١٩٩٠ منتجات أبقاره، تصف عائلات في المنطقة تلك المنتجات بـ "الشهيرة التي لا تقارن.. إنها من حليب البقر الصاغ".

رفوف حديدية تصطف عليها أنواع من الخضار والفاكهة، في أوانيها وبغير أوانها، على جانبي محلات عتر الحياني الذي افتتح في عام ١٩٩١ في طلعة الخالدية. ضمن محلّه تقدم خدمة الخضار الجاهزة والمقطعة والمعدّة للطهي.

أما محلات "قشقو" لبيع البيض الطازج واللبن البراوي (غير المصنع في المعامل) يتخذ ركناً صغيراً في سوق الخالدية منذ عام ١٩٩٨، أبو محمد يقصده الزبائن منذ افتتاحه لتجد أمام دكانه الصغير عشرات الزبائن. السر كما يقولون في "الطعم الطيب والأسعار المناسبة وحسن المعاملة".

أما محلّ "قديدو"، يحمل من اسمه نصيب، ويختص المحل الذي افتتحه "أبو فاتح غنام" في عام ٢٠٠٤ ببيع اللحوم المقددة (المرتديلا الحلبية -البسطرمة -السجق – أقراص النعناع)، قبل أن يدخل إلى دكانه (الكبب الحلبية والمخللات والمكدوس ومربى الورد، جميعها صناعة بيتية). السر هنا كما يقولون في "النظافة وعدم الغش".

ولا يخل سوق في حلب من محل لبيع الفول والفلافل، وهو ما تجده في سوق الخالدية عند "فلافل الدوحة" الذي افتتح في عام ١٩٩٥. توسع بعدها لبيع الوجبات السريعة مثل (الشاورما والفروج المشوي) لكنه عاد أخيراً إلى أطباقه الرئيسة (فول وفلافل).

يشارك الحلبيون شغفهم بالطعام الدسم أهل اليمن، لذلك اختار أبو صدام (شيف قادم من اليمن) منذ عام ٢٠٠٠ محلاً داخل سوق الخالدية ليقدم وجبة بلاده الأمير "المندي" وعلى الطريقة اليمنية.

الحرف اليدوية في سوريا: تراث عريق يقاوم الاندثار (٢)

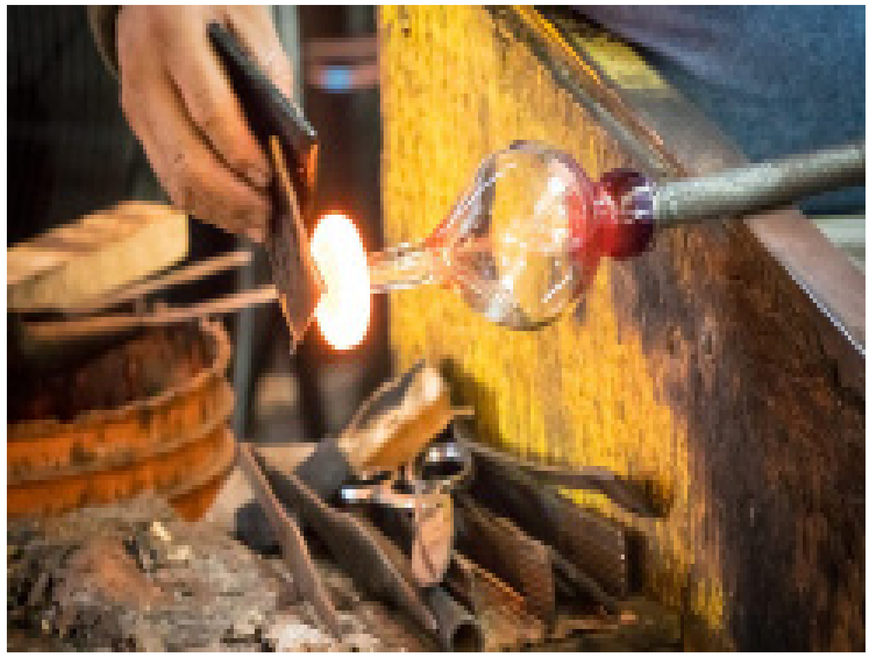

تمكن الفنانين المهرة في هذا المجال من إبداع قطع فنية تتجاوز كونها أدوات منزلية بسيطة. فقد تطور النقش على النحاس ليصبح فناً يعكس تقاليد الثقافة السورية وغنى تراثها، ويظل أحد الرموز البارزة في الحرف اليدوية. يعتبر كل قطعة من الأعمال الفنية المنقوشة على النحاس شهادة حقيقية على المهارة والإبداع، مما يعزز فهمنا لثقافة الحرف اليدوية في سوريا ويضمن استمرار هذه الحرفة عبر الأجيال.

النفخ بالزجاج

تعتبر حرفة النفخ بالزجاج واحدة من أبرز الفنون اليدوية التقليدية في سوريا، حيث تمتاز بجماليتها وتعقيدها الفني. تعود أصول هذه الحرفة إلى الفترات الفينيقية، عندما بدأ الفنانين في تشكيل الزجاج بواسطة تقنية النفخ. فالزجاج، الذي يتحول من مادة صلبة إلى سائل ومن ثم يعود إلى حالته الصلبة عند تبريده، يتطلب مهارات تقنية عالية وقدرة على التحكم في درجات الحرارة.

تبدأ عملية النفخ بالزجاج بتسخين الكتل الزجاجية في فرن خاص، حيث تصل درجة الحرارة إلى ما يزيد عن ١٠٠٠ درجة مئوية. بعد ذلك، يستخدم الحرفي أنبوب نفخ لإدخال الهواء في الكتلة الزجاجية، والتي تبدأ في الانتفاخ وتكوين الشكل المطلوب. يجب على الفنان أن يتمتع بقدرة عالية على الرؤية الفنية والتقنية، حيث يتطلب الأمر تعديل الزجاج المنفوخ باستمرار خلال العملية للحصول على الشكل النهائي.

تعددت المنتجات الزجاجية التي تجسد هذه الحرفة المدهشة، بدءًا من الأواني المنزلية، مثل الأكواب والفازات، وصولًا إلى القطع الفنية المعقدة، مثل التماثيل والزخارف. تتميز المنتجات الزجاجية السورية بجودتها العالية وألوانها الزاهية، ما ساهم في تعزيز شهرتها على الصعيد المحلي والدولي. بالرغم من التحديات التي واجهتها هذه الحرفة بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية، إلا أن فنانى النفخ بالزجاج تمكنوا من الحفاظ على تقنياتهم التقليدية وجذب الأجيال الجديدة للعمل في هذا المجال.

إن حرفة النفخ بالزجاج تمثل رصيدًا ثقافيًا هامًا، حيث تعكس تطور الفنون التقليدية في سوريا. تتيح هذه الحرفة للممارسين الفرصة للإبداع والابتكار، مما يعزز أهمية الحفاظ على هذا التراث الفني للأجيال القادمة.

كراسي القش والخشب

تُعتبر كراسي القش والخشب من أبرز الحرف اليدوية التقليدية في سوريا، وخاصة في المناطق الدمشقية. لطالما كانت هذه الكراسي تجسيدًا للإبداع والحرفية السورية، إذ يتم تصنيعها يدويًا باستخدام مواد بسيطة ومتاحة. كان لهذه الحرفة دورٌ بارز في تجميل المنازل التقليدية وإضفاء لمسة جمالية وفريدة. ومع مرور الزمن، تأثرت هذه الحرفة بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ما أدى إلى تراجع استخدامها ونمو البدائل الحديثة.

دخلت الكراسي البلاستيكية والمعدنية الرخيصة إلى السوق، مما أثر سلبًا على الطلب على الكراسي اليدوية. يجد الحرفيون أنفسهم في مواجهة تحديات كبيرة نتيجة انخفاض عدد الطلبات، حيث باتت الورشات التي كانت مشغولة بصناعة الكراسي اليدوية تواجه خطر الإغلاق، مما يهدد التراث الحرفي السوري بالتلاشي. هذا الانخفاض في الإنتاج اليدوي لم يؤثر فقط على الحرفيين، بل ألقى بظلاله أيضًا على الثقافة المحلية والتراث المتعلق بالنمط الحياتي التقليدي.

من المهم الآن التفكير في كيفية الحفاظ على هذه الحرفة، سواء من خلال تقديم الدعم المالي للحرفيين أو عن طريق تنظيم ورش عمل تعليمية تستهدف الشباب. إن إعادة إحياء هذا التراث تتطلب توعية المجتمع بأهمية كراسي القش والخشب والترويج لاستخداماتها في الحياة اليومية، حيث يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا في الحفاظ على الهوية الثقافية للسوريين. يعتبر الاستثمار في الحرف اليدوية التقليدية ضرورة لضمان استمراريتها في مواجهة التحديات الحديثة، وبالتالي الحفاظ على الفنون التقليدية التي تعكس تاريخ وثقافة الشعب السوري.

فن الزجاج المعشق

يعتبر فن الزجاج المعشق من الفنون التقليدية الرائدة في سوريا، إذ تعود جذوره إلى الفترة الفينيقية التي شهدت ارتقاءًا في استخدام الزجاج لتزيين المباني. على مر العصور، تطور هذا الفن بشكل ملحوظ، مما جعله جزءًا لا يتجزأ من التراث الثقافي والمعماري السوري. في البداية، كان يُستخدم الزجاج المعشق في تزيين المساكن الفاخرة، ولكن مع مرور الوقت انتشر استخدامه ليشمل الكنائس والمساجد في دمشق.

تحمل الأشكال والنقوش المستخدمة في الزجاج المعشق دلالات ثقافية ودينية عميقة، حيث تتنوع تصاميمها بين الأشكال الهندسية، والنباتية، والتصويرية. هذه الأعمال الفنية تساهم في إضفاء لمسة من الجمال على الأماكن التي تُزينها، مما يعكس ذوق المجتمع السوري ورغبته في إظهار الجمال والإبداع من خلال فنونهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقنيات المستخدمة في صناعة الزجاج المعشق تتطلب مهارات عالية، حيث يقوم الفنان بدمج الألوان المختلفة لصنع قطع فريدة يعكس كل منها روح عصره.

تظل دمشق مركزًا رئيسيًا لفن الزجاج المعشق، إذ يُعد العديد من الحرفيين والفنانين في المدينة من أبرز الأسماء التي ساهمت في الحفاظ على هذه الحرفة التقليدية. يتنقل هؤلاء الفنانون بين الأجيال، حيث ينقلون مهاراتهم وتجاربهم إلى الشباب، مما يساهم في المحافظة على تراث هذا الفن العريق. إن الحفاظ على هذه التقاليد والتقنيات يعد أمرًا حيويًا لضمان استمرار إرث الزجاج المعشق كجزء من الهوية الثقافية في سوريا.

الموزاييك الخشبي الدمشقي

يُعتبر الموزاييك الخشبي الدمشقي من أبرز رموز التراث الفني في سوريا، حيث يُظهر الإبداع والحرفية الفائقة التي تميز الثقافة السورية. يتم إنتاج هذا النوع من الموزاييك باستخدام أخشاب طبيعية نادرة، مثل خشب البلوط والزان، التي تتمتع بالقوة والجمالية. تجسد التصاميم المعقدة القدرة على دمج الألوان والمواد المختلفة، حيث تُستخدم قطع من الصدف والفضة لإضافة لمسات فاخرة تعكس التراث الغني للمدينة.

تحمل هذه الأعمال الفنية قيمة كبيرة، ليس فقط من الناحية الجمالية وإنما الثقافية أيضاً، حيث ساهمت في إبراز الهوية السورية الفريدة. يعود تاريخ فن الموزاييك الخشبي الدمشقي إلى قرون مضت، إلا أن نقطة تحول رئيسية حدثت في عام ١٨٨٠ عندما منح السلطان عبد الحميد الثاني وساماً للحرفي المعروف جرجي بيطار، مما ساعد في رفع مستوى هذا الفن وشجعه على الانتشار في الأوساط الاجتماعية والنخبوية في ذلك الوقت.

ومن بين الأماكن البارزة في دمشق التي تعرض نماذج رائعة من الموزاييك الخشبي، نجد الأسواق التقليدية والبيوت القديمة حيث يمكن للزوار الاستمتاع بجماليات هذه الأعمال، بالإضافة إلى التعرف على التقنيات المستخدمة في صنعها. تُعد زيارة هذه المواقع تجربة فريدة من نوعها تمكّن الزوار من الانغماس في تاريخ المدينة واحتضان روحها الفنية.

إن أهمية الموزاييك الخشبي الدمشقي تكمن في كونه وثيقة حية تعكس تاريخ وحضارة سوريا، وتعد مثالاً واقعياً على جمال الحرف اليدوية التي تستحق التقدير والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

البسط الشرقية: حرفة تقليدية

تعتبر البسط الشرقية من الحرف اليدوية التقليدية التي تتميز بها الثقافة السورية، حيث يعود تاريخها إلى العصور القديمة. كانت تُستخدم الأنوال اليدوية لصنع هذه البسط بطُرق تتطلب مهارات عالية واهتماماً بالغاً بالتفاصيل. يدو الصحراء كان لهم دورٌ رئيسي في تطوير هذه الحرفة، فأسلوب حياتهم ومعرفتهم بالطبيعة والألوان ساهم في تشكيل تصميمات متنوعة تعكس البيئة المحلية.

انتقلت حرفة صناعة البسط إلى حرفيي دمشق، حيث تم إدماج تقنيات جديدة وألوان أكثر حيوية، مما أضفى على هذه الحرف طابعاً متميزاً وفريداً. تُستخدم في صنع البسط التقليدية مواد طبيعية مثل الصوف والقطن، والتي تتأثر بشكل كبير ببيئة المنطقة. الأصباغ المستخدمة غالباً ما تُستخرج من عناصر طبيعية، الأمر الذي يعزز جماليات هذه الحرف ويضمن أنها ليست مجرد قطع فنية، بل تحكي قصصاً عن الثقافة والمكان.

بمرور الوقت، أصبح هناك اهتمام متزايد بالجمع بين التقليدي والحديث، مما أدى إلى بروز عدد من الفنانين المعاصرين الذين يواصلون إنتاج قطع من البسط الشرقية. هؤلاء الفنانون يستخدمون تقنيات حديثة مع التمسك بقيم الحرفة القديمة، حيث يمزجون بين الأساليب التقليدية والأفكار الجديدة لابتكار قطع فنية تعكس التغييرات الثقافية والاجتماعية في المجتمع السوري. من خلال هذا المزيج الفريد من الأصالة والتجديد، يستمر صنّاع البسط في الحفاظ على هذا التراث الثقافي وإشعاعه بشكل يتناسب مع العصر الحديث.

النقش على الخشب: تراث معماري بين الماضي والحاضر

تعتبر حرفة النقش على الخشب من الفنون التقليدية العريقة في دمشق، حيث تعكس الأنماط الزخرفية الغنية التي ترتبط بتاريخ المدينة وتراثها الثقافي. يعود فن النقش على الخشب إلى عصور قديمة، وتحديداً خلال الفترات الأيوبية والمملوكية والفاطمية، حيث تفاعل هذا الفن مع مكونات العمارة الإسلامية. تميزت النقوش بأشكالها الهندسية وكتابات الخط العربي، الأمر الذي أضفى إلى هذه الأعمال المعمارية لمسة تعبيرية فريدة.

تعتبر النقوش عملاً فنياً يتطلب دقة ومهارة عالية. ويستخدم النقاشون التقليديون أدوات متنوعة، مثل الإزميل والمطرقة، لنحت الزخارف المعقدة على الأسطح الخشبية. وقد تطورت التقنيات المستخدمة في هذه الحرفة عبر الزمن، ولكن الأساسيات ظلت مرتبطة بالتراث المعماري الأصيل. تتراوح الأنماط المستخدمة في النقش بين الأشكال الهندسية البسيطة والزخارف النباتية المعقدة، مما يعكس جمال الطبيعة وروح الثقافة السورية.

تأثرت هذه الحرفة بروافد ثقافية متعددة، فقد استمدت إلهامها من الفنون البيزنطية والفارسية والعثمانية، مما أضاف عمقاً وثراءً للأشكال والنقوش. ومع ذلك، يواجه فن النقش على الخشب تحديات كبيرة في العصر الحديث، يتمثل أحدها في تراجع الاهتمام العام بهذه الحرفة بين الأجيال الجديدة. يقوم بعض النقاشين المعاصرين بالمحافظة على هذه الحرفة من خلال إدخال لمسات عصرية على التصاميم التقليدية، مما يمنحها حياة جديدة في سياق ثقافي متغير. ورغم الجهود المبذولة، إلا أن الحفاظ على تراث النقش على الخشب يبدو أمراً ضرورياً لضمان استمراره ونقله للأجيال القادمة.

ومن الحرف اليدوية أيضاً: القيشاني، صناعة بيت الشعر اليدوي، الصب على الفحم، العقال العربي، الفرو، الفسيفساء، صياغة الذهب والفضة.

طبول الحرب تقرع بين الهند وباكستان..

وهجوم كشمير يعيد خلط الأوراق في المنطقة

شن مسلحون في منطقة كشمير الخاضعة للإدارة الهندية، هجوماً على المدنيين أسفر عن مقتل ٢٦ شخصاً وإصابة ١٧ آخرين، وأعاد خلط الأوراق في المنطقة، وشكّل تحدياً للرواية الهندية التي تزعم استقرار الشطر الهندي من إقليم كشمير.

وقالت وكالة رويترز للأنباء إن الهجوم أدى إلى اضطرابات كبيرة شملت إغلاقات في المنطقة ومغادرة جماعية للسياح، وأشارت إلى أن شركات طيران نظمت رحلات خاصة لإجلاء الزوار العالقين، واعتقلت قوات الأمن نحو مئة شخص يشتبه بتعاونهم مع المسلحين.

وأعلنت جماعة باكستانية مسلحة تدعى «جبهة المقاومة» مسؤوليتها عن الهجوم، وأشارت عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى معارضتها لتوطين أكثر من ٨٥ ألف هندي جديد في المنطقة، إلّا أن نيودلهي اتهمت حكومة إسلام آباد بالوقوف وراء الهجوم.

ويرجح المتابعون للوضع في المنطقة أن ترد الهند بعمل عسكري كبير يتجاوز حدود إقليم كشمير إلى الأراضي الباكستانية، مما يصعّد التوترات بين الدولتين، ويزيد القلق الدولي إزاء تطور الأحداث في تلك المنطقة المقسمة بين الهند وباكستان منذ استقلالهما عام ١٩٤٧، ومازال كل من الخصمين النوويين يطالبان بالسيادة الكاملة عليها.

إجراءات تصعيدية

بعد هجوم كشمير، تبادلت الهند وباكستان إجراءات تصعيدية شملت التجارة والنقل والخدمات القنصلية.

واستدعت نيودلهي كبير الدبلوماسيين بالسفارة الباكستانية فيها لإخطاره بأن جميع المستشارين العسكريين في البعثة الباكستانية أشخاص غير مرغوب فيهم ومنحهم فترة أسبوع للمغادرة.

وبالمقابل، طردت باكستان دبلوماسيين هنود وأعلنت أنه سيتم تقليص موظفي المفوضية العليا الهندية في إسلام آباد إلى ٣٠ شخصاً، وأن مستشاري الدفاع الهنود فيها أشخاص غير مرغوب فيهم وعليهم المغادرة.

وأغلقت حدودها مع الهند، ومجالها الجوي بوجه طائراتها، وأوقفت التجارة معها، وعلّقت التأشيرات للهنود.

وذكرت مصادر محلية أن باكستان تتجه نحو مراجعة الاتفاقيات الموقعة سابقاً مع الهند، وأنها تعتزم الانسحاب من الاتفاقيات التي أبرمت في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، واحدة تلو الأخرى.

وقد عقدت لجنة الأمن القومي في باكستان اجتماعاً برئاسة رئيس الحكومة ومشاركة وزراء وقادة الجيش وأجهزة الاستخبارات لبحث التوتر مع الهند.

وحسب مصادر مطلعة تناول الاجتماع الوضع الأمني الداخلي والخارجي ومراجعة الإجراءات التي أعلنت عنها الهند بشكل متسرّع.

تصعيد عسكري

في تصعيد خطير ينذر بانفجار وشيك على الحدود بين الهند وباكستان، توعّد رئيس الوزراء الهندي من سمّاهم الإرهابيين وداعميهم «بالمتابعة والعقاب بما يفوق خيالهم».

وحسب وكالة فرانس برس، قال ناريندرا مودي إن القوات المسلحة تتمتع «بحرية تحرك كاملة لتحديد أسلوب وأهداف وتوقيت ردنا على الهجوم الإرهابي على المدنيين في كشمير».

وأثارت تصريحات مودي مخاوف متزايدة من احتمال تنفيذ ضربات تتجاوز الحدود الباكستانية، في ظل إصرار نيودلهي على تحميل إسلام آباد مسؤولية دعم الجماعات المسلحة في كشمير، وهو اتهام تنفيه باكستان.

وبالمقابل، ردّت باكستان بتحذير شديد على لسان وزير دفاعها الذي أكد أن التوغل العسكري الهندي «بات وشيكاً»، وأن القوات الباكستانية في «حالة تأهب قصوى».

وشدد على أن بلاده لن تستخدم سلاحها النووي إلّا في حال تعرّضها لتهديد وجودي مباشر.

وبدوره قال قائد الجيش الباكستاني إن «أي مغامرة عسكرية من جانب الهند سنقابلها برد سريع وحاسم وحازم»، وأشار إلى أن باكستان لا تزال ملتزمة بالسلام الإقليمي لكنها مستعدة لحماية المصالح الوطنية.

مواجهة محتملة

من أخطر الإجراءات التصعيدية التي تبادلتها الهند وباكستان بعد أحداث كشمير، إعلان وزير الخارجية الهندي تعليق العمل بمعاهدة تقاسم مياه نهر السند بين البلدين التي ظلت قائمة رغم اندلاع حربين بين الدولتين.

ووصف وزير الطاقة الباكستاني تعليق الهند للمعاهدة بالعمل الجبان وغير القانوني.

وأعلنت رئاسة الوزراء الباكستانية، أن أي محاولة هندية لوقف أو تحويل تدفق مياه نهر السند «ستعتبر سبباً للحرب»، وحذرت من أن محاولة انتهاك حقوقها في مياه النهر ستعتبر بمثابة عمل حربي يستوجب الرد العسكري.

ورفضت في بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء الباكستاني، ما وصفته بالقرار الأحادي الذي اتخذته الهند بتعليق معاهدة مياه نهر السند، وأكدت أن الاتفاقية «مهمة للاستقرار الإقليمي».

وشدد البيان على أن باكستان عازمة على حماية حقوقها المائية، دون تفاصيل إضافية حول الأدوات التي من الممكن أن تلجأ إليها.

وفي ظل تصاعد التوتر بين الجارتين النوويتين، يخشى المراقبون من وقوع احتكاك عسكري قد يقود إلى مواجهة نووية بين الجانبين، تنجم عنها كوارث في الدولتين وفي المنطقة والعالم.

٦ أيار عيد الشهداء في سوريا ولبنان... كيف بدأت القصة؟

تحيي سوريا ولبنان في السادس من أيار من كل عام ذكرى عيد الشهداء، وهو اليوم الذي يُخلّد فيه استشهاد نخبة من المثقفين والمناضلين العرب الذين أُعدموا على يد السلطات العثمانية عام ١٩١٦، في ساحة المرجة بدمشق وساحة البرج في بيروت. وتُعد هذه المناسبة محطة مفصلية في تاريخ الوعي القومي العربي، إذ خُلدت فيها أسماء رجال ونساء قدّموا أرواحهم في سبيل مقاومة التتريك والهيمنة العثمانية.

وترتبط جذور هذه الذكرى بفترة دقيقة من تاريخ المنطقة، حين بدأت الدولة العثمانية مطلع القرن العشرين تفقد سيطرتها على ولاياتها العربية، بعد نحو أربعة قرون من الحكم الذي بدأ عقب معركة مرج دابق عام ١٥١٦، حين انتصر السلطان سليم الأول على المماليك وفرض الحكم العثماني على بلاد الشام.

ومع بروز حركة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨، وتنحية السلطان عبد الحميد الثاني، صعد التيار القومي التركي إلى الواجهة، حاملاً معه سياسات مركزية تُعلي من شأن العنصر التركي وتهمّش باقي القوميات في الإمبراطورية العثمانية، ما ولّد حالة من الرفض والاحتقان لدى الشعوب غير التركية، وعلى رأسها العرب.

في هذا السياق، نشأت عدة حركات قومية تطالب بالمساواة والحقوق، منها جمعية العربية الفتاة، التي تأسست عام ١٩١١ في باريس على يد مجموعة من الطلاب والمثقفين العرب، من بينهم توفيق السويدي من العراق، جميل مردم بك من سوريا، ورفيق التميمي وعوني عبد الهادي من فلسطين. وطالبت الجمعية، إلى جانب حركات أخرى مشابهة، بإصلاحات تتعلق بالضرائب والخدمة العسكرية، من أبرزها إبقاء الجنود العرب في مناطقهم أثناء فترات السلم.

لكن عام ١٩١٤ شهد تحولاً خطيراً، مع دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، ما زاد من مركزية السلطة وتعزيز النهج القمعي ضد الأصوات القومية. وفي عام ١٩١٥، تم تعيين جمال باشا، وزير البحرية العثماني، حاكماً مطلقاً على بلاد الشام، حيث مُنح سلطات واسعة، واستهل فترة حكمه بسلسلة من السياسات القمعية.

فرض جمال باشا حصاراً خانقاً على السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، بهدف منع وصول الإمدادات إلى البريطانيين، ما أدى إلى مجاعة كارثية في لبنان أودت بحياة أكثر من ٢٠٠ ألف شخص، بعد أن صادر المحاصيل ومنع دخول الأغذية إلى المناطق المتضررة.

وفي ذات الوقت، وجّه باشا جهوده نحو تفكيك التيار القومي العربي، حيث رأى فيه تهديداً مباشراً لسلطة الدولة العثمانية. فأصدر أوامر باعتقال عدد كبير من المثقفين والناشطين العرب، ووجهت إليهم تهم ملفقة مثل «الخيانة» و«التخابر مع العدو»، وخضعوا في الزنازين لأبشع أنواع التعذيب، في محاولة لانتزاع اعترافات أو أسماء شركائهم في العمل القومي.

كما طالت الاعتقالات أعضاء حزب اللامركزية الإدارية العثمانية، الذي تأسس عام ١٩١٢ في القاهرة على يد مثقفين سوريين، وكان ينادي بتطبيق نظام لا مركزي في حكم الدولة العثمانية.

وفي ٢٠ آب ١٩١٥، شهدت بيروت أولى عمليات الإعدام، حين جُمع الأهالي في ساحة البرج، التي ستعرف لاحقاً باسم ساحة الشهداء، حيث أُعدم كل من عبد الكريم الخليل، ومحمد ومحمود المحمصاني، ونور الدين القاضي، وسليم أحمد عبد الهادي، ومحمد مسلم عابدين، بتهم تتعلق بالعمل ضد الدولة.

وتواصلت الإعدامات، حيث أُعدم السياسي اللبناني يوسف الهاني في ٥ نيسان/أبريل ١٩١٦، ليُضاف اسمه إلى قائمة طويلة من الضحايا الذين سقطوا تحت سطوة الحكم العثماني.

وفي ٦ أيار ١٩١٦، بلغت حملة الإعدامات ذروتها في كل من دمشق وبيروت. ففي ساحة المرجة، التي أصبحت تُعرف لاحقاً بـ«ساحة الشهداء»، نُفّذ حكم الإعدام بحق سبعة من أبرز المفكرين والقوميين العرب، من بينهم الأمير عمر الجزائري حفيد المجاهد عبد القادر الجزائري، والكاتب رشدي الشمعة، والشاعر شفيق بك مؤيد العظم، والشاعر رفيق رزق سلوم، والمفكر والصحافي عبد الحميد الزهراوي.

أما في بيروت، فقد شهدت ساحة البرج إعدام ١٤ شخصية فكرية وثقافية، كان من بينهم الصحافي عبد الغني العريسي، والمفكر سليم الجزائري، والشاعر عمر حمد، والصحافي جورج حداد.

لم تتوقف حملة جمال باشا عند ذلك الحد، بل استمرت في الأشهر اللاحقة، حيث طالت المزيد من القوميين العرب الذين اقتيدوا إلى المشانق، ضمن سعي واضح لإجهاض أي تحرك سياسي أو ثقافي يُهدد السيادة العثمانية على بلاد الشام.

وقد تحوّل يوم ٦ أيار إلى رمز للنضال العربي ضد العثمانية، ويُحتفل به في سوريا ولبنان سنوياً بصفته عيد الشهداء، حيث تُقام الفعاليات الرسمية والثقافية، وتُلقى الكلمات والخطب، وتُنظّم الزيارات إلى ساحات الشهداء التي لا تزال حتى اليوم شاهدة على واحدة من أكثر الفصول مأساوية في تاريخ العرب الحديث.

التعليم في دمشق وريفها.. أزمة متفاقمة تحت ضغط الانهيار الاقتصادي

دمشق/ مرجانة إسماعيل

يشهد قطاع التعليم في دمشق وريفها تدهوراً مستمراً، مدفوعاً بتداعيات الأزمة الاقتصادية والانهيار المتسارع في سعر صرف الليرة السورية، ما انعكس بشكل مباشر على الحياة المعيشية للأسر السورية، ودفع بالكثير من العائلات إلى اتخاذ قرارات مؤلمة، أبرزها إخراج أبنائهم من المدارس وإرسالهم إلى سوق العمل في سن مبكرة، بهدف المساعدة في كسب القوت اليومي.

ورغم أن التقارير الإحصائية للمنظمات المعنية بقطاع التعليم في سوريا كانت تشير في عام ٢٠١٠ إلى تحسن ملحوظ في عدد المدارس واقترابه من المعدلات العالمية النموذجية، حيث بلغ عدد المدارس حينها نحو ٢٢ ألفاً و٢٠٠ مدرسة، فإن هذا الواقع تغيّر جذرياً خلال السنوات التي تلت الحرب، خاصة في العاصمة وريفها، التي تعاني اليوم من تحديات كبيرة تهدد مستقبل الأجيال.

ويعاني النظام التربوي الحكومي من أزمات بنيوية حادة، أبرزها النقص في الإمكانيات الأساسية، وغياب الأدوات التعليمية الحديثة، ما ينعكس سلباً على جودة التعليم المقدمة للطلاب. كما يشكّل الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية تحدياً متزايداً، حيث يتجاوز عدد الطلاب القدرة الاستيعابية في كثير من المدارس، ما يرهق المعلمين ويحدّ من فاعلية العملية التعليمية.

من جهة أخرى، يشكو المعلمون من غياب الاستقرار الوظيفي، وضعف الرواتب، وعدم توفر فرص التوظيف الرسمي، وهو ما أدى إلى تصاعد حالة الإحباط بين أوساط الكوادر التربوية، وانعكس في كثير من الحالات على الأداء المهني داخل المدارس، ليكشف عن اختلالات جوهرية في النظام التربوي.

ويعد هذا التدهور تهديداً مباشراً لجودة التعليم، الذي يُفترض أن يكون الركيزة الأساسية في بناء المجتمع، ويضاعف من التحديات التي تواجه الأجيال الجديدة، وسط ظروف إنسانية واقتصادية صعبة، تعجز السلطة حتى اللحظة عن احتوائها أو توفير الحد الأدنى من الحلول لها.

وبحسب دراسة صادرة عن مركز «حرمون»، فإن نحو ٤٠٪ من المدارس في عموم سوريا تعرّضت لأضرار متفاوتة، فيما خرجت أكثر من ألف مدرسة في الشمال السوري عن الخدمة بشكل كامل أو جزئي، ما زاد من تعقيد المشهد التربوي في البلاد.

وتدهورت المرافق والخدمات الأساسية المرتبطة بالمدارس، وفقدت العديد من المنشآت التعليمية صلاحيتها التربوية والإنشائية، ما أدى إلى خروج نسبة كبيرة منها عن الخدمة. ويعيش أكثر من ثلث الأطفال السوريين حالياً خارج المنظومة التعليمية، فيما يواجه نحو ١,٣ مليون طفل خطر التسرب من المدارس، في ظل تراجع الدعم والقدرات الحكومية.

وأظهرت التقارير ذاتها تراجعاً واضحاً في أعداد الطلاب في مختلف المراحل الدراسية، وارتفاعاً في نسب الانقطاع، خاصة بين الفئات العمرية الصغيرة والمتوسطة. وانخفض عدد طلاب التعليم الأساسي من ٤,٨ ملايين طالب عام ٢٠١٢ إلى أقل من ٣ ملايين عام ٢٠١٣، ما يمثل تراجعاً بنسبة ٣٨٪ خلال عام واحد فقط.

ورغم تسجيل تحسّن جزئي في أعداد الطلاب بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨، إلا أن الوضع عاد إلى التدهور مجدداً عام ٢٠١٩، حيث سجلت خسارة إضافية بلغت ١٣٪ من عدد الطلاب، ما يعكس استمرار النزيف الحاد في القطاع التعليمي.

كما فقدت وزارة التربية التابعة لسلطة دمشق، وفق الدراسة، نحو ١٨٪ من كوادرها بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٩، إذ انخفض عدد العاملين في الوزارة من ٣٨٠ ألفاً إلى ٣١٣ ألفاً، ما أدى إلى نقص حاد في معلمي المواد الأساسية، وزاد من حالات تغيير المعلمين خلال العام الدراسي الواحد، وهو ما انعكس سلباً على الاستقرار التربوي وقدرة الوزارة على تعويض الكوادر المؤهلة.

وتراجعت مخصصات وزارة التربية بشكل كبير، إذ انخفضت من نحو ٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى ١,١ مليار دولار في السنوات التالية، بنسبة انخفاض بلغت ٤٥٪. ورغم تسجيل زيادات اسمية لاحقة في الموازنات، إلا أن قيمتها الحقيقية تراجعت بشدة بفعل التضخم وانهيار سعر الصرف، ما أدى إلى نقص في الكتب المدرسية، وتدهور في المقاعد الدراسية، وغياب التدفئة داخل الفصول، وهو ما أجبر الأسر على تغطية جزء كبير من النفقات التعليمية من مواردها الخاصة.

كما انهارت نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي، حيث تراجعت من ٣٠٪ قبل الحرب إلى أقل من النصف، فيما بلغت نسب التسرب أكثر من ٤٥٪. ففي إدلب وحدها، سجّلت الإحصاءات لعام ٢٠١١ تسجيل أكثر من ٧ آلاف طالب في المرحلة الثانوية، لكن لم يداوم منهم فعلياً سوى أقل من ٣ آلاف طالب.

وبهدف تعويض النقص الحاد في الكوادر، لجأت الوزارة إلى الاعتماد على معلمين غير مؤهلين، وانتشرت ظاهرة «المعلم الوكيل»، حيث تقلص عدد خريجي المعاهد التربوية المتوسطة من ١٣٦ ألفاً عام ٢٠١١ إلى ٩٠ ألفاً عام ٢٠١٩. وأظهرت الدراسات المحلية غياب «تمهين التعليم»، إذ اقتصر اختيار المعلمين غالباً على حيازة الشهادة فقط دون مراعاة المهارات المهنية أو التقنية.

ومن الناحية المادية، انهارت رواتب المعلمين بشكل كبير، إذ انخفض متوسط راتب المعلم في مناطق سيطرة النظام من ٣٠٠ دولار شهرياً عام ٢٠١١ إلى نحو ٢٠ دولاراً عام ٢٠٢١، قبل أن يسجل لاحقاً ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ما يعادل ٣٠ دولاراً شهرياً فقط. أما رواتب المعلمين في المدارس الخاصة، فلم تتجاوز في معظمها ٥٠ دولاراً شهرياً، ما دفع العديد منهم إلى الاعتماد على الدروس الخصوصية كمصدر دخل رئيسي لتأمين الحد الأدنى من المعيشة.

وتُظهر هذه الأرقام والتفاصيل مدى عمق الأزمة التعليمية في دمشق وريفها، والتي باتت تمثل تحدياً حقيقياً أمام مستقبل البلاد، وسط غياب أفق واضح للإصلاح أو توفير الحد الأدنى من الدعم المطلوب لإنقاذ جيل كامل من الضياع.

تباين أسعار الأدوية يزيد معاناة الشارع الحلبي

حلب/ خالد الحسين

يبدو المواطن سمير البكري، أحد سكان حي الجميلية وسط مدينة حلب، متفاجئاً أثناء شرائه الأدوية بأسعار متفاوتة من صيدلية إلى أخرى، متسائلاً عن أسباب الفروقات الكبيرة في أسعار أصناف دوائية متماثلة.

ويشير البكري إلى أنه اشترى نفس الأدوية بأسعار مختلفة من عدة صيدليات، بفارق قد يصل إلى خمسة آلاف ليرة سورية للصنف ذاته بين صيدلية وأخرى. وقد لاحظ أن الأسعار تميل إلى الارتفاع في أحياء الفرقان والمحافظة والجميلية، مقارنة بأحياء صلاح الدين والفردوس، وهو ما جعله يشعر بعدم الارتياح، رغم حصوله أحياناً على الدواء بسعر أرخص، لكنه في الوقت نفسه قلق بسبب غياب التفسير الواضح لذلك، وضعف الرقابة الرسمية.

من جهته، أوضح الصيدلاني معاذ ياسين، وهو من سكان حي الفرقان، أن وجود فروق بسيطة في أسعار الأدوية يقع ضمن نطاق المعقول، نظراً لهامش ربح الصيدلي الضيق، معتبراً أن هذه الفروقات تكون مقبولة إذا كانت بفارق بسيط، لكن عندما تكون الفروقات كبيرة فهذا يثير الشك ويستوجب المتابعة، لأن هامش الربح في الأدوية منخفض في حال تم شراؤها بالطرق النظامية من المستودعات المعتمدة.

كما أكدت إحدى الموظفات العاملات في القطاع الصحي لمراسلنا أن هناك انتشاراً واضحاً للأدوية المهربة في الأسواق، حيث تدخل عمليات التهريب والتلاعب في الأصناف الدوائية بصورة مقلقة، مشيرة إلى أن الأمر يتجاوز كونه مجرد فرق في الأسعار، لأننا نتحدث عن دواء يؤثر على صحة الإنسان، وليس عن سلعة استهلاكية يمكن التهاون بجودتها.

مصادر مطلعة أشارت لمراسلنا إلى وجود سوق رائجة لتهريب الأدوية، مبينة أن هناك بعض الصيادلة يلتزمون

بأخلاقيات المهنة ويرفضون التعامل مع هذه الأدوية، فيما يسعى آخرون لتحقيق أرباح سريعة من خلال شراء الأدوية المهربة والتعامل مع المهربين، الأمر الذي يزيد من خطر انتشار أصناف غير معروفة المصدر أو غير خاضعة للرقابة.

ويلفت عدد من الصيادلة إلى أن عمليات التهريب ليست سلبية في كل الأحيان، حيث تساعد أحياناً على توفير أصناف دوائية غير متوفرة في السوق، خصوصاً تلك المطلوبة من قبل بعض المرضى، وغالباً ما تأتي هذه الأدوية من تركيا، لكنهم يقرّون بخطورة هذه الظاهرة، نظراً لأن هذه الأدوية غير مضمونة المصدر ولا طريقة تخزينها أو نقلها، مما يجعلها عرضة لفقدان الفعالية أو حتى التسبب بأضرار صحية.

وتوضح المصادر أن بعض التجار يقومون باستيراد الأدوية من تركيا بأسعار منخفضة، مما يمنحهم هامش ربح أوسع، ويساعدهم على تقديم أسعار أقل للمستهلك، الأمر الذي يخلق نوعاً من الفوضى في السوق، ويضر بالصيادلة الملتزمين بالأسعار الرسمية.

من جهته، اعتبر الدكتور جورج حداد، أحد الأخصائيين في مخبر ابن حيان للأدوية، أن الوضع خطير للغاية، مشيراً إلى أن الدواء يجب أن يُخزن في ظروف خاصة لضمان فعاليته، كما يجب أن يكون مصدره رسمياً وموثوقاً، لأن الكثير من الأدوية المهربة لا تتمتع بالفعالية المطلوبة، وبعضها قد يكون ضاراً بالصحة، نظراً لدخولها بطرق غير قانونية.

بدوره، أكد أحد مسؤولي وزارة الصحة، الذي فضل عدم الكشف عن هويته، أن الوزارة تتابع موضوع التلاعب بالأسعار بالتعاون مع الجهات المختصة، مشيراً إلى أن القانون يتيح للصيدلي تقديم خصم محدود للمريض في بعض الحالات، لكن في حال كان الفارق كبيراً، فإن ذلك يعتبر تلاعباً يستدعي المتابعة والمحاسبة.

وأضاف المسؤول أن من حق الصيدلي تقديم خصومات معينة لفئات خاصة، مثل الزملاء الصيادلة أو بعض الفئات الاجتماعية المحتاجة، لكنه شدد على أن التلاعب الكبير بالأسعار مرفوض تماماً.

كما أشار إلى أنه تم ضبط عدة حالات لصيدليات قامت بشراء الأدوية بطرق غير قانونية من أجل تحقيق أرباح أكبر، مؤكداً أن الوزارة تتخذ إجراءات قانونية بحق المخالفين تبدأ بالتنبيه والغرامات، وقد تصل إلى سحب رخصة مزاولة المهنة وإغلاق الصيدلية.

وختم المسؤول حديثه بالتأكيد على أن الوزارة، بالتنسيق مع مكتب الرقابة الدوائية، كثفت جولاتها الميدانية على الصيدليات، بهدف فحص مصادر الأدوية ومطابقة الأسعار، وذلك في إطار الحد من الفوضى في التسعير وضمان سلامة المواطن وصحته.

بسطات البضائع تغزو أسواق الساحل السوري وسط فوضى وغياب للرقابة الرسمية

تقرير/ ا- ن

تشهد مدن الساحل السوري حالة غير مسبوقة من الفوضى في الأسواق والشوارع العامة، نتيجة انتشار واسع لبسطات تبيع بضائع وأغذية رخيصة الثمن ومجهولة المصدر، ما أثر سلباً على النشاط التجاري المنظم، وتسبب بأزمات صحية وتسمم غذائي في ظل غياب واضح للرقابة الصحية والتموينية. يأتي هذا الانتشار عقب سقوط النظام السابق، ومع تردي الأوضاع الاقتصادية وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، ما فتح الباب أمام تجارة المواد المهربة والفاسدة في مناطق اللاذقية وطرطوس وما حولها.

منذ سقوط النظام البائد، امتلأت أرصفة وشوارع مدن الساحل السوري – خصوصاً في اللاذقية، الحفة، جبلة، طرطوس، بانياس، صافيتا والقدموس – ببسطات متنقلة. تعرض هذه البسطات مختلف أنواع البضائع، من ألبسة وأطعمة وأغذية معلبة، إلى حبوب مجففة وأوانٍ مطبخية بلاستيكية وزجاجية.

تمركزت هذه البسطات بشكل عشوائي أمام المحلات التجارية وعلى الأرصفة، مستفيدة في ازدحام مروري خانق، وعرقلة لحركة المشاة، في حين تقدم هذه السلع بأسعار منخفضة مقارنة مع ما هو متوفر في المحلات النظامية. هذه المنافسة غير المتكافئة دفعت العديد من أصحاب المحال إلى إغلاق متاجرهم، ما انعكس سلباً على موارد الخزينة العامة التي كانت تعتمد على ضرائب تلك المحال.

ويتحمل المسؤولون المحليون في طرطوس، إضافة إلى الجهات التابعة لسلطة دمشق، المسؤولية المباشرة عن تنظيم الأسواق، ومراقبة الأنشطة التجارية، وضبط الإشغالات والمخالفات، خصوصاً في مدن يفترض أنها تستعد لمواسم سياحية وعودة المسافرين. لكن الواقع الحالي يعكس فوضى وغياباً للمتابعة، وتدهوراً في مستوى الخدمات، ما أضر بصورة هذه المدن.

الأسواق والبسطات تغص بكميات ضخمة من السلع المهربة ومجهولة المصدر، خصوصا المواد الغذائية. وتشمل هذه المواد المعلبات مثل السردين، التونا، المارتديلا، الزيوت المهدرجة، الأسماك المثلجة، ولحم الجاموس، التي تدخل عبر إدلب وحلب، وتباع دون أي رقابة صحية أو تموينية. وتنتشر بينها منتجات لبنانية وتركية، أغلبها منتهية الصلاحية أو ذات نوعية رديئة.

المواطنون من ذوي الدخل المحدود يتجهون لشراء هذه المواد بسبب رخصها، إذ يرونها خياراً مقبولاً يسد رمقهم في ظل انهيار القدرة الشرائية. ومع غياب السيولة، تشكل هذه المنتجات الرخيصة بديلاً للطبخ المنزلي اليومي، مهربة. ورغم نداءات متكررة من

وسائل الإعلام المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي، لم تتخذ السلطات أي إجراء فعلي ضد المهربين أو باعة المواد الفاسدة.

وحذر جميل، تاجر مواد غذائية من طرطوس، قائلاً: «هناك مواد علفية تُستخدم لتصنيع الزعتر، ومواد منتهية الصلاحية كالبهارات والعدس الأحمر والزيوت والرز. تم أيضاً ضبط سميد فاسد أعيد تعبئته في أكياس جديدة، وزيت نباتي مجهول المصدر أعيد تكريره وتغليفه على أنه منتج محلي». وأضاف: «تم ضبط صناديق مياه معدنية مليئة تحتوي على رمال وأشنيات في اللاذقية، و١٥ طناً من المواد المخصصة لصناعة رقائق الشيبس للأطفال منتهية الصلاحية في طرطوس، حيث تم تغيير تواريخ الصلاحية ووضع تواريخ جديدة عليها».

ويدورها أوضحت منال، هي طبيبة من اللاذقية، «الأسبوع الماضي فقط، تعرض ١٧ شخصاً لحالات تسمم بعد تناولهم معلبات منتهية الصلاحية مجهولة المصدر، وتم نقلهم إلى المشفى الوطني. الشوارع ممتلئة بالبسطات التي تبيع بضائع مصنعة في الشمال السوري أوتركية، وسعرها يثير الشكوك حول صلاحيتها». وأضافت: «تصوروا أن كيلو دوار الشمس بـ ١٥ ألف ليرة سورية، ونصف كيلو مكسرات بـ ١٠ آلاف، وثلاث علب سردين بـ ٢٥ ألفا. من الضروري التحقق من صلاحيتها للاستهلاك البشري، ويجب على سلطات دمشق تنظيم الأسواق وحماية المنتجات الوطنية».

في ظل غياب إجراءات تنظيمية فعالة، ومع استفحال الفوضى، تبقى صحة المواطن السوري في الساحل مهددة. وما لم تتحرك الجهات المعنية للحد من انتشار المواد المهربة وتنظيم النشاط التجاري، فإن الأوضاع مرشحة لمزيد من التدهور الصحي والاقتصادي على حد سواء.

دورة تدريبية لصقل مهارات الاطفال وتنمية مواهبهم بعين عيسى

الرقة/ حسن الشيخ

يعمل متطوعون من لجنة الثقافة والفن بعين عيسى لاستقطاب شريحة الأطفال لتنمية مواهبهم المتنوعة من خلال دورات تدريبية لتقويتها وصقلها من كافة النواحي.

وضمن برنامج تشرف عليه لجنة الثقافة والفن نظم متطوعون وأعضاء باللجنة المعنية دروساً لتنمية المواهب لفئة الأطفال من عمر (٦- ١٢) للقراءة والكتب، وتوجيههم وتعريفهم بمحتويات بعضها بحسب الفئات العمرية المستهدفة والمهتمة، وكذلك دروساً في مجال الغناء والعزف والرسم.

ويعتمد البرنامج على ساعات محددة بعد الدوام الرسمي للمدارس، وبشكل يومي ومنها دروس (الموسيقى ـ الرسم ـ المطالعة ـ قدرات الكتابة والتعلم الذهني)، وإعطاء التوجيهات والإرشادات اللازمة لتحقيق ذلك.

وبهذا الصدد قال الطفل علي السعيد:» أواظب على المجيء الى مكان التدريب بعد انتهاء الدوام المدرسي بعد أن رحب بنا المتطوعون والأساتذة من لجنة الثقافة والفن لحضور دروس التدريب، وأنا أهوى تعلم العزف على آلة البزق وهي آلة رائعة سأعمل على اتقان العزف عليها خلال الفترة الماضية».

وأثنى الطفل علي على هذه المبادرة لما لها من أهمية في تنمية مواهبهم المتنوعة، ويأمل أن تستمر لأطول فترة ممكنة».

وحول الدورة التدريبية قال الإداري بلجنة الثقافة والفن ابراهيم العيسى: «نسعى من خلال هذه الدورة على خلق حالة من الفرح والبهجة لفئة الأطفال بالإضافة الى التعليم وصقل المواهب ورعايتها بحسب الإمكانيات المتوفرة لنا، وهذه الخطوة من شأنها أن توسس لخطوات مقبلة لتنظيم برامج عمل وتعليم لشرائح تشمل اليافعين والشباب أيضاً».

وحول الصعوبات بين العيسى بأن هنالك اعتماد على متطوعين وأعضاء من اللجنة وهذا الأمر غير كاف للوصول الى نتائج مرضية لتحقيق أهداف البرامج، بالإضافة الى الافتقار الى الوسائل اللازمة والتخصصية لتنمية هذه الفكرة أكثر على اعتبار أننا نحتاج الى تطوير الدورات التدريبية للأطفال في منطقة كعين عيسى تعرضت لهجمات وعانى أهلها من عوارض الحرب والتهجير، وانعكاساتها على الفئات المستهدفة.

وبالنسبة لمدة الدورة بحسب القائمين عليها تستمر لثلاثة أشهر، وسيعملون على استقطاب الأطفال من منطلق حس المسؤولية اتجاه مجتمعهم الذي يحتاج الى الاهتمام بهذه الفئات العمرية التي تعيش حالة غير مستقرة في ظل ما تتعرض له المنطقة من هجمات.

رأس المال السياسي: أداة النفوذ والتأثير في الساحة السياسية.. وتحديات إساءة استخدامه

إعداد/ سلاف العلي

يُعد «رأس المال السياسي» من المفاهيم الأساسية التي تفسّر مدى قدرة السياسيين أو الأحزاب على التأثير في مجريات الحياة السياسية، وصياغة السياسات العامة والتشريعات، من خلال الثقة والمصداقية التي يكتسبونها من ناخبيهم، بالإضافة إلى علاقاتهم مع الكيانات السياسية الأخرى. ورغم طبيعته غير الملموسة، بخلاف رأس المال المالي، إلا أن رأس المال السياسي يُعد مورداً حيوياً يمكن أن يصنع الفارق بين الفشل والنجاح السياسي.

هذا المفهوم، الذي يُقاس بمستوى النوايا الحسنة والدعم الشعبي الذي يحظى به المسؤول أو الحزب، يمكن توظيفه لدفع أجندات سياسية، وتمرير قوانين، والتفاوض على قضايا حساسة نيابة عن الناخبين. ويكتسب السياسيون هذا الرأس من خلال إجراءات تحظى بالشعبية، مثل الاستجابة الفعالة للأزمات أو سن قوانين تخدم مصالح المواطنين، بينما يفقدونه عند اتخاذ قرارات لا تحظى بقبول عام، أو عند الفشل في إدارة الأزمات.

ويُعتبر رأس المال السياسي مورداً قابلاً للاستهلاك، إذ إن استخدامه بطريقة غير مدروسة أو في قضايا لا تلقى تأييداً شعبياً قد يؤدي إلى نفاده، وهو ما يستوجب على السياسيين استخدامه بحذر وتخطيط استراتيجي. فالفهم العميق لطبيعة هذا النوع من الرأس أمر ضروري لأي شخص يسعى إلى دخول معترك السياسي أو فهم آلياته المعقدة.

وبحسب مختصين في الشأن السياسي، فإن رأس المال السياسي يُعبّر عن قدرة الفرد أو الحزب على التأثير في عملية صنع القرار، وهو يتشكل من خلال العلاقات، التحالفات، وحسن إدارة الأزمات، وكلما زادت هذه العوامل، زادت قدرة الفاعل السياسي على تمرير سياساته ومبادراته. غير أن هذا النوع من النفوذ عرضة للإساءة، إذ إن استخدامه لتحقيق مصالح شخصية أو أجندات ضيقة يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة.

ويحذّر الخبراء من أن سوء استخدام رأس المال السياسي قد يؤدي إلى تقويض ثقة الجمهور في المؤسسات الرسمية، وانخفاض المشاركة السياسية والمدنية، إضافة إلى تداعيات قانونية قد تصل إلى حد الملاحقة القضائية، إذا ارتبط الأمر بفساد أو أنشطة غير قانونية. كما يُمكن أن يتسبب في فقدان السمعة والمكانة السياسية، وصعوبة إعادة الانتخاب، أو حتى العزل السياسي والاجتماعي.

ومع تكرار حوادث إساءة استخدام هذا الرأس في عدد من الدول، يواجه السياسيون تحديات متزايدة في الحفاظ على رصيدهم الشعبي والسياسي. فالشارع، الذي أصبح أكثر وعياً من ذي قبل، بات سريع التفاعل مع التجاوزات، حيث لا تخلو ساحات السياسة من احتجاجات وردود فعل شعبية ضد السياسات غير العادلة أو القرارات التي لا تعكس مصالح المجتمع.

ومن الناحية العملية، يتطلب استخدام رأس المال السياسي توازناً دقيقاً، بحيث يتم توظيفه لخدمة المصلحة العامة، وليس كأداة لتعزيز النفوذ أو تصفية الحسابات. ومن منظور أخلاقي، فإن السياسيين مطالبون بوضع احتياجات ناخبيهم أولاً، والعمل على تجنب الوقوع في فخ التربّح أو التحالفات المشبوهة.

ومع تطور الساحة السياسية في العالم، وتزايد الاعتماد على التحليلات والمؤشرات، أصبح قياس رأس المال السياسي أمراً ممكناً من خلال أدوات متعددة مثل الدراسات الاستقصائية، بيانات حملات الضغط، وجمع التبرعات، حيث تُستخدم هذه الوسائل لتقييم مستوى التأثير الذي يتمتّع به السياسي أو الحزب، وتمكينهم من اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة.

كما أن فهم الاتجاهات والتغيرات المستقبلية المتعلقة برأس المال السياسي يُعد عنصراً أساسياً للنجاح، خاصة في بيئة سياسية سريعة التغير. من هنا، فإن السياسي الذي يُدرك ديناميكيات رأس المال السياسي، ويُحسن استخدامه، يمتلك مفاتيح القوة والتأثير، بينما يؤدي تجاهله أو إساءة استخدامه إلى فقدان الثقة والشرعية.

ويخلص التقرير إلى أن رأس المال السياسي ليس مجرد أداة للنفوذ، بل هو امتحان دائم لمدى التزام السياسي بمسؤولياته تجاه مجتمعه، وأن صونه واستثماره بشكل مسؤول هو ما يصنع الفرق بين القائد الفعّال والمغامر السياسي.

العدالة والمساواة... الديمقراطية بوصفها حلاً شاملاً لمعضلات الدولة القومية والهيمنة

إعداد/ صباح خليل

في خضم الأزمات التي شهدها العالم خلال القرنين الماضيين، والتي تمثلت في حروب دامية وصراعات قومية كارثية، تبرز الديمقراطية كحل حضاري شامل، لا يقتصر على كونها نظاماً سياسياً، بل بوصفها إطاراً أخلاقياً وثقافياً ومجتمعياً يتجاوز الأطر الضيقة التي فرضتها الدولة القومية والحداثة الرأسمالية.

فالديمقراطية، بحسب المفهوم العصري لها، هي مصطلح ينفي عن نفسه القيود الفكرية التي رسمتها الدولة القومية لنفسها، وتلك التي ألبستها طابع القداسة باعتبارها أنظمة حياة ثابتة لا تقبل التغيير. فهي تعلو على تلك الادعاءات التي تصر على عرض مفاهيمها على أنها حقائق مطلقة، في حين أن الواقع والوقائع أثبتت هشاشتها ونتائجها الكارثية في بعض الأحيان.

تقوم الديمقراطية على ضمان حرية التعبير والمشاركة السياسية لكل فرد في المجتمع، ما يفتح الباب أمام الابتكار والتطور. وهي تمنح المواطنين الحق في صنع القرارات المصيرية، من خلال عمليات تصويت وانتخاب شفافة، وتعد بذلك حجر الأساس لتحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، وهما من أسمى القيم التي تسعى البشرية لبلوغها.

وقد فرضت التغيرات السياسية والاجتماعية خلال العصر الحديث، لا سيما في القرنين الماضيين، على المجتمعات إعادة النظر في الأنظمة التي حكمتها لعقود. فالدولة القومية، بما تحمله من طابع إقصائي، رسّخت التمييز على أسس عرقية أو لغوية أو دينية، وأسهمت في تعميق الانقسامات، وهو ما نراه اليوم في الكثير من النزاعات التي خلفتها، والتي لم تستطع تقديم حلول جذرية للمشاكل المتراكمة منذ العصور السومرية وحتى الحاضر.

في المقابل، يطرح نموذج «الأمة الديمقراطية»، نفسه كبديل يركز على القيم الإنسانية المشتركة ويُعيد بناء العلاقة بين الهوية الوطنية والمشاركة السياسية والاجتماعية. هذا النموذج لا يعتمد على التمايزات العرقية أو الثقافية الضيقة، بل على أسس المشاركة، والتعايش، والحوار، والعدالة.

ومن المهم الإشارة إلى أن المجتمعات لم تكن بحاجة في بنيتها الأصلية إلى فروقات طبقية أو تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الأصل العرقي. فقد كانت، ومنذ بداياتها في صورها القبلية والعشائرية، تستند إلى علاقات اجتماعية مرنة، تتبلور من خلالها اللغة والثقافة المشتركة، وهو ما يُمكن اعتباره نواة لفكرة التعايش السلمي.

في هذا السياق، تلعب التعددية الثقافية دوراً محورياً في تعزيز مفهوم الديمقراطية. فهي تساهم في تخفيف حدة النزاعات الناتجة عن التمييز والهيمنة، وتفتح آفاقاً لتبادل الأفكار والإبداع في مختلف المجالات، إذ تدفع المجتمعات نحو التلاقي الثقافي بدلاً من الصدام، وتبني نموذجاً للحوكمة لا يقوم على الإقصاء، بل على الشراكة.

الديمقراطية إذن، تسعى إلى تجاوز أزمات الدولة القومية والهيمنة الرأسمالية من خلال تقديم بديل يتبنى القيم الأخلاقية، ويُعيد الاعتبار للفرد كعنصر فاعل في صياغة مستقبله. إنها تتيح لكل شخص، بغض النظر عن خلفيته، الحق في المساهمة في اتخاذ القرار، ما يُقلل من فرص الاستبداد، ويُعزز من فرص الحلول التوافقية.

ولعل أبرز ما يميز الديمقراطية الحديثة هو قدرتها على الاعتراف بالسيادة الشعبية ضمن إطار قانوني عادل، ما يمنح الشعوب القدرة على التعبير عن إرادتها بحرية. وتستند في جوهرها إلى مبدأ «حكم الشعب نفسه بنفسه»، أو «حكم الأغلبية» بناءً على نتائج الانتخابات، التي تقوم على مبدأ الشفافية والمحاسبة.

وتوفر الديمقراطية أرضية قوية لحماية الحريات الفردية، وتعدد الآراء، ما يسهم في خلق بيئة سياسية واجتماعية أكثر استقراراً، ويحول دون هيمنة طرف على الآخر. وبذلك، يصبح الشعب قادراً على تنظيم نفسه ذاتياً، واتخاذ قرارات تنبع من مصلحته العامة، لا من مصالح فئة ضيقة.

كما تتيح الديمقراطية وسائل مباشرة للمشاركة السياسية، من خلال الاستفتاءات والمبادرات الشعبية، التي تعزز من شعور المواطن بالمسؤولية وتمنحه دوراً مباشراً في تحديد السياسات العامة.

من ناحية أخرى، يتلاقى المفهوم الديمقراطي في عدة جوانب مع ما يدعو إليه الإسلام من عدالة ومساواة، إذ يشير كثير من المفكرين إلى أن الإسلام أيضاً يمنح العامة حق المشاركة في القرار، ويحث على الشورى بين الحاكم والمحكوم. فحين تتوافق المبادئ الديمقراطية مع القيم المجتمعية، وتُقبل من قبل شيوخ العشائر والقيادات المحلية والشعب، فإنها تصبح أداة شرعية لتنظيم الحياة العامة.

ختاماً، إن الديمقراطية، بما تحمله من مفاهيم العدالة والمساواة والتعددية، هي السبيل الأمثل لبناء مجتمعات متماسكة، تتجاوز الأطر التقليدية للدولة القومية، وتُرسّخ لقيم الحوار والتعايش والاحترام المتبادل. إنها ليست مجرد نظام للحكم، بل فلسفة حياة، قادرة على حل النزاعات، وتحقيق السلام، وتأسيس مستقبل مشترك تتساوى فيه الحقوق وتتوحد فيه الإرادات.

بغداد بين استضافة القمة العربية وتحديات الداخل

تشهد العاصمة العراقية بغداد في هذه الأيام نهضةً تجميليةً واسعة النطاق، استعداداً لاستضافة القمة العربية المرتقبة، حيث رُصدت مبالغ مالية ضخمة لتنظيف وتجميل أرجاء المدينة التي ستستقبل قادة الدول العربية. وتأتي هذه القمة في ظرف إقليمي ودولي بالغ الحساسية، مما يجعلها محطّ أنظار المراقبين والمحللين السياسيين على الصعيدين المحلي والإقليمي.

من الضروري أن يستعيد العراق مكانته المرموقة في المحافل الدولية، وأن يعود بقوة إلى الساحة الإقليمية والعالمية. فالعراق، بحكم تاريخه العريق وموقعه الاستراتيجي وموارده الطبيعية الهائلة، دولة ذات ثقل سياسي واقتصادي يؤهلها لأن تكون لاعباً رئيسياً ومؤثراً في المنطقة والعالم. واستضافة القمة العربية تُعد خطوة مهمة على طريق استعادة هذا الدور المحوري.

لا شك أنّ العالم، وخاصة منطقة الشرق الأوسط، بحاجة ماسة إلى مثل هذه اللقاءات القيادية والحوارات الدبلوماسية الرفيعة المستوى في ظل التحديات الراهنة. غير أنّ التساؤل المشروع الذي يفرض نفسه: ما المخرجات المتوقعة من هذه القمة؟ وما المكاسب التي سيجنيها العراق من استضافتها؟ خاصة في ظل احتمالية غياب بعض القادة العرب لأسباب متنوعة قد تكون سياسية أو قضائية أو أمنية.

السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه بإلحاح: هل نجحت القيادة السياسية العراقية في معالجة المشكلات الداخلية المزمنة قبل الالتفات إلى استضافة حدث إقليمي بهذا الحجم؟ أليس من المنطقي والأجدر أن تنصبّ الجهود أولاً على معالجة التحديات المحلية المستعصية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطن العراقي؟

يواجه العراق اليوم مجموعة من التحديات الداخلية الملحة التي تتطلب معالجة سريعة وناجعة، منها؛ أزمة النفط في إقليم كردستان، فتوقف ضخّ النفط من الإقليم يشكل أزمة اقتصادية خانقة تؤثر على موارد البلاد. كذلك مشكلة العملة والنظام المصرفي، تعاني العملة العراقية من تقلبات حادة، فضلاً عن المشكلات التي تواجه المصارف العراقية التي ينعكس أثرها سلباً على المواطنين والتجار على حد سواء. ورواتب موظفي إقليم كردستان، تمثل مشكلة مستمرة منذ سنوات دون حل جذري، مما يؤثر على آلاف العائلات العراقية.

أزمة الكهرباء المزمنة، لا يزال العراق، رغم كونه من أغنى دول المنطقة بالموارد الطبيعية، يعاني من نقص حاد في إمدادات الكهرباء. وعلى الرغم من امتلاك البلاد احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي، فإن هذا المورد الثمين يُهدر حرقاً في الهواء دون استثماره بشكل صحيح في تشغيل محطات الكهرباء وتلبية احتياجات المواطنين.

إن اتفاق والوحدة على الصعيد الداخلي يمثلان الركيزة الأساسية لأي تحرك خارجي ناجح. فكيف يمكن للعراق حماية نفسه من الأطماع الخارجية في ظل انقسامات داخلية عميقة؟ القوة الحقيقية تكمن في وحدة الصف وتوحيد القرار السياسي والاستراتيجي عندما يتحقق الاتفاق الداخلي، وتتصهر الرؤى في بوتقة المصلحة الوطنية العليا، وتتوحد الجهود لخدمة المواطن العراقي الذي يعد المستفيد الأول والمتضرر الأول من أي قرار سياسي، حينها فقط يمكن للعراق أن يستقبل قادة الدول الأخرى بقوة وثقة، مستنداً إلى قاعدة صلبة من الوحدة الداخلية والاستقرار السياسي والاقتصادي.

من الأهمية الآن أن تبادر الحكومة الاتحادية، قبل انعقاد القمة العربية، إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل وموسع، تشارك فيه جميع القوى السياسية والمجتمعية الفاعلة، بهدف معالجة المشكلات الداخلية العالقة وإيجاد الحلول الناجعة لها في أسرع وقت ممكن.

إن نجاح القمة العربية مرهون بنجاح الحوار الوطني الداخلي. فالقوة في استضافة مثل هذه المؤتمرات الإقليمية لا تكمن في المظاهر الخارجية والإنفاق البذخ على التجميل والترتيبات اللوجيستية فحسب، بل في قدرة البلد المضيف على تقديم نموذج ناجح للاستقرار والوحدة الداخلية وتحقيق طموحات شعبه ومواطنيه.

ولعل الدرس المستفاد هنا أن الإصلاح يبدأ من الداخل قبل أن يمتد إلى الخارج، وأن حل المشكلات المحلية هو المدخل الطبيعي لمعالجة القضايا الإقليمية والدولية.

الجفاف يلحق خسائر فادحة بمزارعي القمح والكمون في حلب وسط غياب الدعم الحكومي

حلب/ خالد الحسين

تشهد محافظة حلب هذا العام موجة جفاف غير مسبوقة، رافقها تراجع حاد في كميات هطول الأمطار، ما أدى إلى أضرار جسيمة في القطاع الزراعي، لا سيما في المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والكمون والشعير. وقد وضعت هذه الظروف القاسية آلاف الفلاحين في مواجهة مصير مجهول، في ظل غياب واضح لأي تدخل حكومي فعلي لتعويض المتضررين أو التخفيف من حدة الأزمة.

ومنذ بداية الموسم الزراعي، لم تهطل سوى كميات محدودة من الأمطار، لم تتجاوز في معظم مناطق الريف الحلبي ثلث المعدلات السنوية المعتادة. هذا النقص الحاد في الهطولات المطرية أثر بشكل مباشر على المحاصيل البعلية التي تعتمد كلياً على مياه الأمطار، وعلى رأسها القمح، الذي يعد أحد الأعمدة الأساسية للأمن الغذائي الوطني.

في هذا السياق، يقول الحاج مصطفى العلي، فلاح من منطقة السفيرة، لمراسل السوري: «زرعت أربعين دونم من القمح هذا العام، ومضى الموسم بلا مطر. المحصول ناشف وما راح يغطي حتى تكاليف البذار. ما في دعم ولا حتى اهتمام، وكلنا خسرنا».

أما في منطقة تل رفعت، فيروي المزارع حميد كنجو معاناته بأسى واضح: «زرعت الكمون على أمل موسم جيد. اليوم الأرض متشققة، والنبتة ما نبتت حتى. لا ري، ولا سقاية، ولا جهة عم تسأل عنا».

ورغم تحذيرات مبكرة أطلقتها هيئات زراعية محلية حول مخاطر الجفاف منذ بداية الشتاء، فإن الاستجابة الحكومية ظلت بطيئة ومحدودة للغاية. حيث لم تقدم أي مخصصات لتأمين مياه الري، كما لم توفر تسهيلات تمويلية أو فنية للفلاحين المتضررين.

وفي هذا الإطار، صرح مصدر في مديرية الزراعة بحلب لمراسل السوري - رفض الكشف عن اسمه - قائلاً: «الوضع صعب، وهناك نقص في الموارد، لكن لا توجد حتى الآن خطة طوارئ واضحة لمواجهة هذا الموسم. الجفاف فاجأ الجميع، والدعم محدود بسبب الوضع الاقتصادي المتردي».

ويعد محصولا القمح والكمون من مصادر الدخل الرئيسية لآلاف العائلات في ريف حلب. ويعرف الكمون بقدرته على التحمل في البيئات الجافة، إلا أنه يبقى حساس جدا في مراحل النمو الأولى. ومع غياب الأمطار تماماً في شهري شباط وآذار، لم يتمكن الفلاحون من تأمين الظروف المناسبة لنموه. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على العمال الزراعيين الموسميين.

في هذا الإطار، تقول أم صبحي، وهي نازحة من ريف حلب الشمالي، لمراسل السوري: «في السنوات السابقة كنا نعتمد على العمل في حقول الكمون عند المزارعين الكبار، لكن هذه السنة، بسبب الجفاف، لم نعمل إلا أيام معدودة تكاد لا تذكر».

من جانبه، أشار المهندس الزراعي عدنان السيد إلى أن الحلول المتوفرة حالياً محدودة، مشدداً على أهمية التحرك السريع. وقال في تصريحه للسوري: «نحتاج إلى تفعيل مشاريع ري طارئة، مثل إعادة ترميم قنوات الري المدمرة، والتي تعد الوسيلة الوحيدة والأكثر فعالية لري القمح في الوقت الراهن. كذلك، يجب على الحكومة تعويض المتضررين وتشجيع الزراعة البديلة للمواسم القادمة».

وأصدر اتحاد الفلاحين في حلب بياناً رسمياً دعا فيه إلى «تدخل فوري من الحكومة لدعم القطاع الزراعي ومساعدة الفلاحين على تجاوز الأزمة»، مشدداً على أن «استمرار الجفاف دون تدخل قد يؤدي إلى أزمة غذائية حقيقية تهدد الأمن الغذائي المحلي والإقليمي».

بالتزامن مع ارتفاع الأسعار... تراجع إنتاج الحليب في وسط سوريا

تقرير/ جمانة الخالد

تواصل أسعار الأجبان والألبان في سوريا ارتفاعاتها المستمرة، مما جعل المواطنين يضطرون إلى الاستغناء عن بعض المنتجات بسبب زيادة الأسعار خلال الفترة الماضية. وفي وقت تشهد فيه أسواق المواد الغذائية ضغوطًا اقتصادية متزايدة، يعاني مربي المواشي في حماة وحمص من تراجع كبير في إنتاج الحليب، حيث بلغت نسبة التراجع ٥٠٪ مقارنة بالموسم الماضي، وفقاً لتصريحات مربي ماشية محليين.

وأدى هذا التراجع في الإنتاج إلى توجه العديد من المربين لبيع جزء من قطعانهم لتجار الماشية، معتبرين أن تربية الأغنام باتت عبئاً دون عائد مربح، في ظل انخفاض الإنتاج وتراجع غير مسبوق في أسعار المواليد الجديدة، وخاصة الخراف. ويشير المربون إلى أن انخفاض أسعار المواشي استمر في حلول فصل الصيف، حيث يزداد الطلب على الأعلاف التي بات تأمينها يمثل تحدياً حقيقياً، مما يزيد الأعباء المالية على المربين. وأكدوا أنهم يواجهون أعباء مالية كبيرة تفوق قدرتهم على التحمل، في ظل غياب الدعم الحكومي الملائم.

وأوضح المربون أن الأزمة تعود بشكل أساسي إلى الجفاف وتدهور حالة المراعي الخضراء في المنطقة، ما أثر بشكل كبير على قدرة المزارعين والمربين على توفير الغذاء الكافي لحيواناتهم. ورغم صعوبات التغذية، إلا أن الوضع الصحي للثروة الحيوانية في حمص وحماة لا يزال مستقراً حتى الآن، حيث واصلت الدوائر البيطرية تنفيذ حملات التحصين الوقائي في إطار خطة وزارة الزراعة. وفي هذا السياق، انتهت مؤخراً حملة تطعيم الأبقار ضد مرض الحمى القلاعية، التي استهدفت نحو ١٣ ألف رأس من الأبقار.

في إطار الجهود الرامية لدعم مربي المواشي، باشرت الجهات المعنية تنفيذ منحة مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، بالتعاون مع وزارة الزراعة، والتي شملت تقديم لقاحات اصطناعية، ضمن برنامج لتحسين واقع الثروة الحيوانية في المناطق المتأثرة بالأزمة.

ويشهد السوق الزراعي في حمص وحماة استمراراً في تفاقم معاناة مربي المواشي، حيث ارتفعت أسعار التبن بشكل كبير، في حين تراجعت أسعار المواشي بسبب ضعف الطلب وارتفاع كلفة التغذية. فقد بلغ سعر طن التبن نحو ٣ ملايين ليرة سورية، بعد أن كان ٦٠٠ ألف ليرة في الصيف الماضي. بينما تراجع سعر رأس الغنم من ٤٫٥ مليون ليرة إلى نحو ١٫٣ مليون ليرة، في حين انخفض سعر البقرة من ٤٥ مليون ليرة إلى نحو ١٢ مليون ليرة.

وفي السياق ذاته، تزايدت التحذيرات من الفلاحين في مختلف المحافظات السورية بشأن كارثة زراعية وشيكة، بسبب تفاقم أزمة شح المياه التي تهدد بشكل جدي زراعة الخضراوات الصيفية. وفي ظل تزايد التحديات التي تواجه القطاع الزراعي والحيواني في سوريا، يبقى المزارعون والمربون في حاجة ماسة إلى دعم حكومي عاجل لضمان استدامة الإنتاج وتقليل خسائرهم.

أسعار البندورة تقفز في عموم المناطق السورية وسط أزمة اقتصادية متفاقمة

تقرير/ بسام الحمد

تشهد سوريا موجة حادة من ارتفاع الأسعار طالت معظم المواد الأساسية، وسط استمرار الأزمة الاقتصادية وتدهور قيمة الليرة السورية، حيث بات تأمين الاحتياجات اليومية عبئاً ثقيلاً على المواطنين. ومن أبرز مظاهر هذا الغلاء اللافت، الارتفاع الكبير في أسعار البندورة، التي تضاعف سعر الكيلوغرام الواحد منها خلال الأيام العشرة الماضية، ليصل إلى نحو ١٠ آلاف ليرة سورية بعد أن كان يُباع بنحو ٥ آلاف فقط.

وترافق هذا الارتفاع مع تراجع ملحوظ في المعروض من البندورة في الأسواق السورية، ما زاد من الضغط على المستهلكين الذين كانوا يأملون باستقرار الأسعار مع دخول موسم الصيف. ويعود ارتفاع الأسعار إلى عدة عوامل، أبرزها زيادة الطلب المحلي، ونقص التوريدات الخارجية، وتقلص المساحات المزروعة بالبندورة الساحلية لصالح زراعة الموز، إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل بين المدن نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.

كما شهدت الأسواق غياباً شبه تام للبندورة الأردنية والمصرية، التي كانت تساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية، ما قلل من الخيارات المتاحة أمام المستهلكين، ورفع من وتيرة الأزمة. كذلك، اختفت البندورة الباكورية القادمة من وادي اليرموك في ريف درعا الغربي بشكل شبه كامل، بسبب منع الجيش الإسرائيلي للمزارعين السوريين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية، ما أدى إلى مزيد من النقص في المعروض خلال هذه الفترة الحساسة.

ومن المتوقع أن تشهد الأسعار بعض الانخفاض مع بداية موسم تسويق البندورة الحورانية للعروة الرئيسية، والذي يرجح انطلاقه مع نهاية شهر حزيران ومطلع تموز المقبل، حيث يُقدّر الإنتاج السنوي للعروة الرئيسية في محافظة درعا بنحو ٢٧٥ ألف طن. وتُعد هذه العروة من أهم مصادر البندورة في سوريا، وهي تساهم عادة في تحقيق توازن نسبي في الأسواق خلال فصل الصيف.

الأوضاع الاقتصادية المتردية ألقت بظلالها على حياة المواطنين، حيث بات من الصعب على الكثير من الأسر السورية تأمين المواد الغذائية والدوائية الأساسية. وتشير تقارير إلى تزايد معدلات الفقر والجوع في البلاد، مع ضعف القدرة الشرائية لدى شريحة واسعة من السكان.

وشهدت أسواق الخضر والفواكه في سوريا موجة جديدة من الغلاء، بعد فترة قصيرة من الاستقرار النسبي، نتيجة تراجع الإنتاج المحلي. ووفقاً لنائب رئيس جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حيزة، فإن أسباب هذا الغلاء تعود إلى انخفاض الإنتاج بسبب قلة الأمطار والانخفاض المفاجئ في درجات الحرارة، إلى جانب تعرض المحاصيل للصقيع في البيوت المحمية، ما أثر سلباً على كميات الإنتاج وجودته.

وأشار حيزة إلى أن الأسعار قد تبدأ بالانخفاض تدريجياً مع تحسن الظروف المناخية وارتفاع درجات الحرارة، مما يسهم في تحسين إنتاج المحاصيل الزراعية وطرح كميات أكبر في الأسواق. وعلى الرغم من هذه الأزمة، حافظت الحمضيات على استقرار نسبي في أسعارها، مدعومة بحركة التصدير المستمرة إلى الخارج.

ويبقى المواطن السوري في مواجهة مباشرة مع تحديات يومية تزداد تعقيداً، في ظل غياب حلول جذرية للأزمة الاقتصادية التي ما تزال ترخي بثقلها على جميع مفاصل الحياة في البلاد.

ارتفاع أسعار المنازل المؤجرة في حلب... أزمة تفاقم معاناة المواطنين

حلب/ خالد الحسين

تعيش مدينة حلب أزمات متلاحقة، من أبرزها أزمة ارتفاع أسعار إيجارات المنازل، التي باتت تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل المواطنين، حيث ارتفعت الإيجارات إلى مستويات قياسية خلال العام الحالي، لتتجاوز في كثير من الأحيان حاجز المليوني ليرة سورية شهرياً، مما يدفع السكان إلى البحث عن حلول بديلة قد تكون معدومة أو غير متاحة.

في هذا السياق، تحدثت أم أحمد، وهي سيدة أربعينية تقطن في حي الأعظمية، لمراسلنا عن معاناتها مع الإيجار المرتفع، مشيرة إلى أنها تدفع مبلغ ٢٠٠ دولار شهرياً، أي ما يزيد على مليوني ليرة سورية، لقاء منزل صغير المساحة. وأضافت أن زوجها يعمل بالأجر اليومي، وما يجنيه بالكاد يغطي نفقات المعيشة، ناهيك عن الإيجار، ما يضطره للعمل في أكثر من وظيفة، وأحياناً الاستدانة من الأقارب لتأمين المبلغ المطلوب، في ظل إصرار مالك المنزل على تقاضي الإيجار مطلع كل شهر.

من جانبه، يقول سمير العلي، نازح من ريف إدلب: «نزحت إلى حلب هرباً من الحرب، لكنني صُدمت بواقع قاس، فأسعار الإيجارات هنا مرتفعة جداً، وخاصة بعد التغييرات السياسية الأخيرة وسقوط النظام البعثي». وأضاف أن صاحب المنزل الذي يسكن فيه رفع عليه قيمة الإيجار وهدده بالإخلاء في حال التأخر عن الدفع، ما اضطره للبحث عن منزل أقل تكلفة، رغم صعوبة العثور على ذلك.

وترجع أسباب هذه الأزمة إلى عدة عوامل، أبرزها غياب الرقابة الرسمية على تسعير الإيجارات، وعودة الآف النازحين إلى مدينة حلب بعد الأحداث الأخيرة، فضلاً عن الإقبال المتزايد على السكن في المدينة نتيجة الهجرة من الأرياف، ما تسبب بارتفاع الطلب بشكل كبير.

وأوضح محمد عبد الله عمر، صاحب مكتب عقاري في حي سيف الدولة، أن الأسعار تختلف بشكل واضح بين أحياء المدينة، حيث تشهد المناطق الغربية مثل الفرقان وحلب الجديدة ارتفاعاً ملحوظاً في الإيجارات قد تصل إلى ثلاثة ملايين ليرة شهرياً، في حين تنخفض القيمة في الأحياء الشرقية كصلاح الدين والراموسة إلى أقل من مليون ليرة. وأكد أن الكثافة السكانية وغياب الرقابة من الجهات المختصة ساهمتا في تفاقم المشكلة، رغم صدور قرارات من المحافظة لضبط الأسعار، إلا أنها بقيت دون تفعيل حقيقي.

وفي السياق ذاته، أشار الطالب الجامعي أحمد سعيد، القادم من مدينة الرقة ويقطن في حي الأشرفية، إلى أن طمع المالكين وجشعهم هو السبب الرئيسي وراء ارتفاع الإيجارات، مؤكداً أن الملاك يستغلون حاجة الناس، دون أي اعتبار للظروف المعيشية القاسية التي تمر بها البلاد، لاسيما ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأجور، ما يجعل الطلاب غير قادرين على استئجار منازل، حتى الصغيرة منها، إذ قد يصل إيجار المنزل الصغير إلى مليون ليرة سورية.

من جهتهم، يبرر بعض المالكين رفع أسعار الإيجارات بعدة أسباب، منها ارتفاع أسعار المواد الأساسية وزيادة العمولة التي يتقاضاها أصحاب المكاتب العقارية. وبيّن صبحي سليمان، مالك أحد المنازل المؤجرة، أنه اضطر إلى رفع الإيجار من مليون إلى مليون ونصف ليرة سورية شهرياً، مبرراً ذلك بغلاء المعيشة وزيادة الطلب على الإيجار، معتبراً أن المبلغ السابق لم يعد كافياً لتغطية نفقات الحياة اليومية.

ويأمل المواطنون أن يتم ضبط هذه الفوضى في سوق الإيجارات من خلال تفعيل دور الجهات الرقابية المعنية، بما يضمن تحديد أسعار تتناسب مع متوسط الدخل ويحفظ كرامة المواطن وحقه في السكن.

ارتفاع كبير في تكاليف العمليات الجراحية في المشافي العامة بطرطوس واللاذقية

تقرير/ ا.د.ن

في الوقت الذي كان يأمل فيه المواطنون السوريون أن تتحسن الأوضاع الصحية بعد سقوط النظام السابق في نهاية عام ٢٠٢٤، تفاقمت الأزمات الطبية في المشافي العامة والخاصة على حد سواء، وباتت تكلفة أي عمل جراحي تفوق قدرة معظم السكان في مدن الساحل السوري وريفها، خاصة في محافظتي طرطوس واللاذقية، اللتين تعاني مشافيهما من نقص حاد في المواد الأساسية والمستلزمات الطبية، وسط تراجع دور القطاع العام وعجزه عن تغطية الحاجات المتزايدة للمرضى.

ولم تنجح الجهات الصحية في تحسين الخدمات الطبية بالشكل المطلوب، بل ازدادت التحديات، لا سيما مع تعقيد عمليات الإمداد والتموين، بعد تحول طرق تمرير الأدوية من لبنان إلى الأردن، بسبب التوترات السياسية بين البلدين، ما أدى إلى تعطيل وصول كميات كبيرة من الأدوية والعلاجات إلى سوريا لفترات طويلة، وترك تأثيراً واضحاً على القطاع الصحي.

في هذا السياق، أصبحت فاتورة أي عمل جراحي في المشافي العامة عبئاً ثقيلاً على كاهل المواطنين، لدرجة أن العديد من الأهالي لم يعودوا قادرين على تحمل كلفته، حيث بات إجراء عملية جراحية في مشفى عام يتطلب شراء معظم المستلزمات الطبية على نفقة المريض الشخصية، نتيجة نفادها من مستودعات مديريات الصحة. هذه المستلزمات تشمل الخيطان الجراحية، إبر الخياطة ذات الاستخدام الواحد، الشاش، والقطن، وغيرها من المواد التي من المفترض أن تكون متوافرة مجاناً في المشافي الحكومية.

وبحسب شهادات لذوي المرضى في طرطوس واللاذقية، فإن تكلفة أي عمل جراحي بسيط تتراوح بين ٢٠ و٣٠ مليون ليرة سورية في المشفى العام، فيما ترتفع هذه التكلفة إلى ما بين ٤٠ و٧٠ مليون ليرة، وربما أكثر، في حال اضطر المريض لإجراء العملية في مشفى خاص، وخصوصاً إذا لم يكن الطبيب المعالج متعاقداً مع المشفى الحكومي. هذه المبالغ تُعد باهظة مقارنة مع الدخل الشهري لغالبية الأسر في تلك المناطق.

تكافل مجتمعي

للتخفيف من هذه الأعباء، أصبح الاعتماد على الجمعيات الأهلية والمجتمع المحلي أمراً شائعاً، إذ تساهم هذه الجهات في تغطية ما يصل إلى ٧٠ بالمئة من تكاليف العمليات الجراحية. لكن لضمان وصول الدعم لمستحقيه، بات من الضروري أن يحصل المريض على تقرير طبي رسمي من الطبيب المختص لتحديد طبيعة العمل الجراحي المطلوب وتكلفته التقديرية.

الدكتور نعمان، أحد الأطباء العاملين في القسطرة القلبية في المشافي الخاصة في اللاذقية تتراوح بين ٢ إلى ٣ ملايين ليرة، بينما تبلغ تكلفة تركيب شبكة واحدة بين ١٠ و١٢ مليون ليرة سورية. أما في المشافي العامة، فإن المرضى مجبرون على شراء مستلزمات هذه العمليات من خارج المشفى، لعدم توفرها داخله.

وأعرب المواطنون في طرطوس واللاذقية عن استيائهم من المفارقة بين توفر المواد الطبية في القطاع الخاص وندرتها في القطاع العام، معتبرين أن هذا التفاوت يثير تساؤلات عديدة، ويؤدي إلى حرمان الطبقات الفقيرة من حقها في العلاج. كما أن تعطل بعض الأجهزة الطبية الحيوية في المشافي العامة يضاعف من أعباء المرضى ويؤخر إجراء العمليات في أوقات حرجة.

وعلى صعيد الأمراض المزمنة، تحدث الدكتور نعمان عن ارتفاع في حالات الالتهابات المعوية بسبب سوء تخزين المواد الغذائية، وانقطاع الكهرباء لفترات طويلة، إلى جانب ضعف الرقابة على الأغذية. وأشار إلى أن العديد من المشافي العامة في الساحل تعاني من نقص واضح في مستلزماتها الطبية، بما فيها الزمر الدوائية الأساسية، وحتى المواد اللازمة للتحاليل المخبرية، ما اضطر المرضى لتأمينها على نفقتهم من خارج المشفى، رغم التأكيدات المتكررة من الإدارات الصحية برفع احتياجاتها للجهات المعنية.

كما تعاني المشافي العامة من نقص شديد في الكوادر الطبية، نتيجة تسرب المئات من الأطباء إما بسبب الأوضاع الأمنية أو ضعف الرواتب، ما أدى إلى تراجع جودة الخدمات الصحية، وزيادة الضغط على من تبقى من الأطباء والعاملين.

وأشار التقرير إلى أن المرضى واجهوا صعوبات كبيرة خلال سنوات الحرب، كان أبرزها الانقطاعات المتكررة في توافر الأدوية، إما نتيجة للأعمال القتالية، أو بسبب تعذر الوصول إلى مراكز التوزيع بسبب إغلاق الطرق. هذا الانقطاع أثّر مباشرة على استمرارية العلاج، وشكّل تهديداً حقيقياً لصحة الآلاف المرضى.

كما أوضح الدكتور نعمان أن المتعايشين مع أمراض مزمنة، لم يتمكنوا من الحصول على أدويتهم بشكل منتظم بعد سقوط النظام، وهو ما أدى إلى تدهور وضعهم الصحي. وقال إن غياب الفحوصات الأساسية لتقييم فعالية الأدوية يجعل من الصعب تحديد الوضع الصحي الدقيق لهؤلاء المرضى، لا سيما بعد انقطاعهم عن العلاج لفترات طويلة.

وأضاف أن غياب الدعم النفسي، وحملات التوعية، زاد من العبء النفسي على المرضى، لدرجة أن بعضهم يعاني من آثار نفسية أشد وطأة من المرض نفسه، لا سيما في حالات الإصابة بأمراض مزمنة أو فتاكة كالعجز الكلوي أو السرطان. وتشير تقديرات بعض المنظمات الأممية إلى أن العدد الفعلي للمتضررين قد يكون أعلى بكثير من الأرقام المعلنة، نظراً لضعف إمكانات الفحص خلال النزاع، والحالة الاجتماعية التي تدفع البعض إلى تجنب الإفصاح عن حالتهم المرضية.

وسط هذه الظروف، يبقى الواقع الصحي في الساحل السوري بحاجة إلى تدخلات عاجلة، وإعادة هيكلة للقطاع الطبي بما يضمن توفير الحد الأدنى من العلاج المجاني للمواطنين، خصوصاً أن الأوضاع الاقتصادية المتردية لا تسمح للغالبية بتحمل تكاليف العلاج في القطاع الخاص.

رفع الضرائب على مصانع الأدوية ينذر بتنامي السوق السوداء وتوقف الإنتاج

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تشهد أوساط أصحاب معامل الأدوية والمختصين في القطاع الصحي، حالة من القلق والاستياء، بسبب استمرار تطبيق قرار سابق أصدره وزير الصحة في حكومة تسيير الأعمال السورية السابقة، ماهر الشرع، في شهر آذار الماضي، بشأن زيادة الرسوم على الخدمات الطبية والصناعات الدوائية المحلية.

القرار تضمّن رفع الرسوم على الخدمات المقدمة من قبل الوزارة، المتعلقة بشكل مباشر بالصناعات الدوائية المحلية، واعتمد الدولار الأميركي كعملة للدفع أيضا، مما يزيد من أعباء الشركات المحلية التي تتعامل بموارد داخلية بالليرة السورية، وهو ما دفع المهتمين بالقطاع المطالبة بإلغائه.

يحمل قرار الوزير السابق أعباء إضافية قد تهدد استمرارية الإنتاج الدوائي الوطني، كما يؤثر بشكل مباشر على المرضى، خاصة أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة أو مستعصية.

يأتي ذلك في وقت يعيش فيه القطاع الصحي في سوريا وضعًا كارثيًا، حيث ضربية الدخل التي تتراوح بين ٣٣ إلى ٣٥ بالمئة، إضافة إلى الجمركية من خلال رسوم تصدير مستحدثة تصل إلى ٦ بالمئة من قيمة فاتورة التصدير، تصبح استدامة الإنتاج المحلي لبعض الأصناف الدوائية محل شك، ما سيدفع المرضى إلى اللجوء إلى البدائل المستوردة ذات الأسعار المرتفعة أو إلى الأدوية المهرّبة، والتي تفتقر في كثير من الأحيان إلى معايير الجودة والمأمونية، ما يشكل خطرًا مضاعفًا على الصحة العامة.

٧٠ صنفًا دوائيا، ووفقا للرسوم الجديدة، سيضطر أصحاب تلك المعامل لتسديد ما لا يقل عن ٦٠ ألف دولار لتجديد وتحديث التراخيص، أي ما يعادل ٧٢٠ مليون ليرة سورية وفقاً لسعر صرف الدولار الرسمي البالغ ١٢ ألف ليرة، بعد أن كانت هذه الرسوم لم تتجاوز سابقا حاجز المليوني ليرة سورية.

وتُعد العاصمة دمشق إحدى أبرز المحافظات السورية التي تنتج الأدوية، وتصل نسبة الإنتاج إلى ٤٠ بالمئة من الإنتاج الدوائي السوري و٩٣ بالمئة من الاستهلاك المحلي للصناعات الدوائية.

وحذر أصحاب المعامل من التكاليف المرتفعة وانعكاسها على تكلفة الإنتاج، وبالتالي على سعر الدواء المحلي في السوق، ما سيؤثر سلبًا على المواطنين وبشكل خاص أصحاب الأمراض المزمنة والمستعصية، الذين يعتمدون على أصناف باهظة الكلفة وضعيفة الربح.

ونبّه أيضًا إلى أنه مع استمرار الضغط على الصناعة الدوائية المحلية عبر الرسوم المالية والضريبية متمثلة في ضريبة الدخل التي تتراوح بين ٣٣ إلى ٣٥ بالمئة، إضافة إلى الجمركية من عادلة تراعي ظروف الإنتاج المحلي، ودعم المواد الأولية عبر تخفيض الرسوم الجمركية، وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير.

كما طالبوا بتحسين دور المجلس العلمي للصناعات الدوائية، وإعادة تقييم تشكيلته ومهامه، وأن يُعاد تشكيله انتخابًا بعد المتغيرات الأخيرة في الواقع السوري

وفي كانون الثاني/ يناير الماضي، تم طرح مطالب جوهرية خلال اجتماع لمديرية الرقابة الدوائية مع المجلس العلمي للصناعات الدوائية، تهدف إلى دعم الصناعة المحلية، من بينها تخفيض الرسوم على المواد الأولية الداخلة في إنتاج الأدوية والتحاليل المخبرية، ورسوم ترخيص الأصناف، وتشجيع التصدير، وإعادة تأهيل المعامل التي تعرضت للتدمير.

وعلى الرغم من الوعود بدعم الاكتفاء الذاتي من الأدوية وتعزيز الجودة، عن لسان مدير مديرية الرقابة الدوائية في وزارة الصحة، الدكتور إبراهيم الحساني، إلا أنه جاءت قرارات وزير الصحة بحكومة تسيير الأعمال، لتكون ضربة قاسية لكل تلك التطلعات، حيث لم تسهم سوى بزيادة العبء المالي، دون أي مبرر فني أو اقتصادي معلن.

وتواجه الصناعة الدوائية السورية، ظروفًا صعبة منذ اندلاع الثورة ضد نظام الأسد في عام ٢٠١١، ما يجعلها في حاجة إلى الدعم المباشر.

وطالب تجار بإلغاء القرار وفتح حوار موسع مع أصحاب المعامل والمجلس العلمي للصناعات الدوائية لوضع آليات عادلة تراعي ظروف الإنتاج المحلي، بما يضمن استمرارية الدواء المحلي، بما يضمن ترخيص الأصناف الدوائية المحلية، بما يضمن تخفيض الرسوم على المواد الأولية الداخلة في إنتاج الأدوية والتحاليل المخبرية، ورسوم ترخيص الأصناف، وتشجيع التصدير، وإعادة تأهيل المعامل التي تعرضت للتدمير.

وعلى الرغم من الوعود بدعم الاكتفاء الذاتي من الأدوية وتعزيز الجودة، عن لسان مدير مديرية الرقابة الدوائية في وزارة الصحة، الدكتور إبراهيم الحساني، إلا أنه جاءت قرارات وزير الصحة بحكومة تسيير الأعمال، لتكون ضربة قاسية لكل تلك التطلعات، حيث لم تسهم سوى بزيادة العبء المالي، دون أي مبرر فني أو اقتصادي معلن.

وتواجه الصناعة الدوائية السورية، ظروفًا صعبة منذ اندلاع الثورة ضد نظام الأسد في عام ٢٠١١، ما يجعلها في حاجة إلى الدعم المباشر.

وطالب تجار بإلغاء القرار وفتح حوار موسع مع أصحاب المعامل والمجلس العلمي للصناعات الدوائية لوضع آليات عادلة تراعي ظروف الإنتاج المحلي، بما يضمن استمرارية الدواء المحلي، بما يضمن ترخيص الأصناف الدوائية المحلية، بما يضمن تخفيض الرسوم على المواد الأولية الداخلة في إنتاج الأدوية والتحاليل المخبرية، ورسوم ترخيص الأصناف، وتشجيع التصدير، وإعادة تأهيل المعامل التي تعرضت للتدمير.

ثم إن رفع تكاليف الإنتاج لمصانع الأدوية، يصب في مصلحة المستورد الذي يريد استيراد الدواء وخاصة من تركيا، رغم أن هؤلاء ينتظرون فرصة مناسبة للقضاء على الصناعة الوحيدة المنافسة للمستوردات.

ويعاني قطاع إنتاج الدواء السوري، أزمة حقيقية فقد انخفض خلال عدة سنوات من ٩١ بالمئة خلال عام ٢٠١٠ إلى ٣٠ بالمئة خلال عام ٢٠١٤، وفقًا لتقارير وزارة الصحة في حكومة نظام الأسد آنذاك.

وتعرضت الأدوية السورية خلال العقد الماضي للانقطاع من الأسواق، نتيجة توقف المعامل والمصانع عن العمل لأسباب أمنية، وتعرُض بعضها للقصف والدمار من نظام الأسد وخروجها عن الخدمة بالكامل، ما تسبب في خلق أزمة دوائية في مختلف المناطق السورية.

الجفاف يضرب المحاصيل الشتوية في حماة.. تراجع الإنتاج وزيادة الخسائر

حماة/ جمانة الخالد

تشهد حماة هذا العام تدهوراً كبيراً في المحاصيل الشتوية، حيث أدت موجة الجفاف الشديدة وقلة الأمطار إلى تراجع حاد في الإنتاج الزراعي. وفي خطوة لتخفيف الأضرار، قررت الجهات المعنية فتح صمامات سد الرستن للمرة الثانية هذا العام، وذلك بهدف توفير مياه الري للمساحات الزراعية المتضررة ودعم الفلاحين، رغم العجز المائي الحاد الذي يعاني منه السد.

ووفقاً لشهادات العديد من الفلاحين في منطقتي حماة والغاب، فإن المحصول هذا الموسم جاء ضعيفاً للغاية، حيث لم يكن الإنتاج كافياً لتغطية تكاليف الزراعة، مما ينذر بخسائر جسيمة للمزارعين. ويعزو الفلاحون هذا التدهور إلى شح الأمطار في فصل الشتاء، وغياب مصادر الري الكافية، وهو ما انعكس سلباً على نمو المحاصيل الشتوية.

وتشير البيانات الزراعية إلى أن المساحات المزروعة بالقمح هذا العام كانت محدودة، حيث بلغ إجمالي المساحات المزروعة بالقمح المروي ١٦,٨١٧ هكتاراً، بينما وصلت المساحات المزروعة بالقمح البعل إلى ٣٣,٠٠٠ هكتار. ونتيجة للظروف المناخية القاسية، شهدت المناطق المتضررة تراجعاً كبيراً في نمو المحاصيل، بل وخرجت بعض المساحات من العملية الإنتاجية بالكامل.

وأظهرت المسوحات الميدانية أن المساحة المزروعة في حماة هذا العام بلغت حوالي ٥٢,٥٤١ هكتاراً، منها ٤٩,٠٩٧ هكتاراً مروياً، و٣,٤٤٤ هكتاراً بعلاً. ومع ذلك، تم إخراج ٧,٧٨٢ هكتاراً من الإنتاج بشكل كامل بسبب الجفاف، ليبقى ٤٤,٧٥٩ هكتاراً قيد الإنتاج، وهي مهددة بالتدهور أيضاً.

وتتركز الأراضي المتضررة بشكل خاص في المناطق البعلية، بالإضافة إلى أراضٍ مروية لم تحصل على الري الكافي، مثل مناطق طار العلا التي تعاني من ضعف التربة ومشاكل في الآبار. كرناز، أفاميا، والسقيلبية كانت من أكثر المناطق تضرراً، حيث سجلت الخسائر فيها أكثر من ٧,٤٠٠ هكتار.

ويعود سبب هذه الخسائر إلى انحباس الأمطار في فترة حرجة من الموسم الزراعي، فضلاً عن تراجع واردات المياه من سد الرستن، وتخريب قنوات الري، وارتفاع تكاليف تشغيل الآبار، وهي عوامل زادت من معاناة الفلاحين الذين يعانون من ضعف القدرة المالية، ما أثر على عمليات الري والخدمات الزراعية.

وقد أدى هذا الواقع إلى تراجع مزارعي حماة عن استكمال خطط زراعة القمح والشعير لهذا الموسم، بعدما أخفقت الأمطار في تحقيق المعدلات السنوية المطلوبة، مما يهدد بإنتاج شبه معدوم للمحصولين. وقال مزارعون إن العزوف عن الزراعة طال مساحات واسعة من الأراضي، حيث تسببت الهطولات المطرية الضعيفة في فشل خطة مديرية الزراعة التي كانت تستهدف زراعة نحو ٥٥ ألف هكتار هذا العام.

وتعكس هذه الأوضاع الزراعية الصعبة التأثيرات السلبية للأزمة المناخية والمائية على الاقتصاد الزراعي في سوريا، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى الدعم الحكومي والإنفاق على مشاريع الري والبنية التحتية الزراعية لضمان استدامة الإنتاج الزراعي.